هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

التقرير السنوي ٢٠١٣

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدى

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٠
كلمة الرئيس التنفيذي	١٢
إطار عمل الحوكمة	١٦
مجلس الإدارة – السير الذاتية	٢٤
الإدارة التنفيذية – السير الذاتية	٣٢
الإشراف والتصريح	٣٦
التنفيذ	٤٨
الخدمات المؤسسية	٥٢
البيانات المالية	
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٥٨
بيان المركز المالي	٥٩
بيان الأنشطة	٦٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية	٦١
بيان التدفقات النقدية	٦٢
ملاحظات التدفقات النقدية	٦٣
جدول الشركات المصرح لها	٧٧
الملحق ا	٨٦

تعمل هيئة التنظيم على إرساء نظام حيوي يرتكز على تفعيل الطاقات البشرية و تدريب الكفاءات و إنشاء المعايير المشتركة في تطوير و تنسيق الأنظمة و القوانين و الإستراتجيات ذات المواصفات العالمية لبناء مستقبل واعد.

مسير تنا

تقدم و إزدهار

٢٠١٣

أول خطة استراتيجية مشتركة لتنظيم القطاع المالي في قطر

٢٠١١

جهود متواصلة للحد من الأنشطة المالية غير المصرح بها

٢٠٠٩

إهتمام متزايد من قبل القطاع المالي بقدرات دولة قطر

٢٠٠٧

خطط لبناء إطار تنظيمي جديد في قطر

٢٠٠٥

منصة حيوية لشركات الخدمات المالية العالمية

٢٠١٢

إصدار قانون جديد للقطاع التنظيمي في قطر

٢٠١٠

وضع قوانين مكافحة غسل الأموال

٢٠٠٨

إقتصاد محمي من التداعيات الخطيرة للأزمة المالية العالمية

٢٠٠٠

إنشاء مركز مالي عالمي حيوي وجذاب

منصة حيوية لشركات الخدمات المالية العالمية

حققت قطر ذلك العام إنجازاً جديداً من خلال إنشاء مركز مالي يضم هيئة تنظيمية مستقلة تماماً وإطاراً تنظيمياً مبنياً على المعايير العالمية، ومحكمتين مستقلتين. وفي ظل النمو المتسارع الذي تشهده الدولة، يعكس مركز قطر للمال نهج الدولة التي تسعى دائماً إلى التطلع للأمام لتلبية احتياجات المستقبل.

المواطن القطري أولاً

كلمة رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخ عبد اللّه بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

يسرّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديم تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣، الذي يلقي الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته هيئة التنظيم في سعيها إلى تحقيق أهدافها التنظيمية بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

لقد شهدت السنة الماضية عدداً من المبادرات التي تركزت على تعزيز إطار عمل تنظيم الخدمات المالية في قطر. فقد بدأت لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المؤسسة بموجب المادة (١١٦) من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ أعمالها خلال العام ٢٠١٣. كما أطلق كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال الخطة الاستراتيجية الموحدة الأولى لتنظيم القطاع المالي في دولة قطر.

تضمّ لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عدداً من كبار المدراء التنفيذيين من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وقد أدّت هيئة التنظيم دوراً جوهرياً في العام ٢٠١٣ في دعم عمل اللجنة وتحديد المخاطر المالية وضبطها والرقابة عليها بصورة مشتركة وضمان توافق السياسة التنظيمية المتبعة في قطر مع أفضل الممارسات العالمية.

وتشكل الخطة الاستراتيجية مرجعاً أساسياً للتنظيم المالي وتطوير الخدمات المالية في دولة قطر. وتعكس هذه الخطة التقدم الملحوظ الذي أحرزته الجهات التنظيمية والرقابية في قطر خلال العامين الماضيين من خلال التنسيق في ما بينها وتبادل خبراتها سعياً منها إلى خلق بيئة تنظيمية من المستوى العالمي الرفيع في قطر. وتتضمن الخطة اعترافاً بأهمية الدور الذي تقوم به الجهات الرقابية ومسؤولياتها في ضمان تحقيق قطاع الخدمات المالية كل إمكانياته في الدولة عامة وفي مركز قطر للمال.

وتتوافق الخطة الاستراتيجية مع الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. فتضع الخطة الاستراتيجية جدول أعمال متقدم تحكمه مهمة ورؤية، وتحدد ستة أهداف استراتيجية تسعى إلى خلق قطاع مالي حيوي ومنظم بصورة جيّدة تخدم الاقتصاد القطري وتعزّز الازدهار الاقتصادي وتحافظ على الاستقرار المالي. وهي تؤسّس قاعدة صلبة يرتكز إليها كل من الجهات الرقابية لقيادة الامتياز المؤسسي من خلال الحفاظ على أعلى مقاييس المهنية، والابتكارية، والمهارات والمعرفة.

وستضع الخطة الاستراتيجية دولة قطر في موقع قيادي بين دول المنطقة في مجال تنظيم القطاع المالي. وستخلق بيئة تعزّز نموّاً اقتصادياً مستقرّاً ومستداماً. وفي هذا السياق، تركّز الخطة الاستراتيجية على أهمية الاستقرار المالي والحاجة إلى رؤية كلية احترازية مركّزة لغرض تحديد المخاطر التي تواجه النظام والشركات المالية واتخاذ المبادرات والسياسات الاستباقية.

وسيعزّز تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الدور المهم الذي يضطلع به القطاع المالي في ترويج التنويع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإمكانيات القطاع المالي الملحوظة في المساهمة في اقتصاد منوّع وفعّال.

وأودّ أن أعبّر عن شكري العميق لزملائي في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولإدارة وفريق عمل هيئة التنظيم لمساهمتهم القيّمة في إعداد الخطة الاستراتيجية والالتزام القويّ الذي يبدونه في تحقيق أهدافها وغاياتها.

كما أودّ أن أشير إلى العلاقة القيّمة والبنّاءة التي تربط بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والتي ستزداد أهميّة مع بدء تنفيذ استراتيجيتنا الموحّدة.

ويتشرّف مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال بهذه المناسبة بأن يرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى «حفظه اللّه»، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لما يحظى به المجلس من دعم مستمرّ.

كما تعرب هيئة التنظيم عن شكرها وتقديرها لكافة الوزارات والجهات الحكومية لدعمها وتعاونها مع الهيئة لتحقيق أهدافها التنظيمية بموجب قانون مركز قطر للمال.

عبد اللّه بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

مايكل راين
الرئيس التنفيذي

إنّ الإعلان عن الخطة الاستراتيجية للقطاع المالي أهم مبادرة يشهدها تطوير تنظيم القطاع المالي في دولة قطر إلى اليوم.

تنشئ الخطة الاستراتيجية مهمة ورؤية مشتركتين بين مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي بمثابة خارطة الطريق التي تقود هدفنا المشترك الكامن في تقديم إطار عمل تنظيمي متناسق في القطاع المالي في قطر ومتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. فيدعم إطار العمل هذا مشروع تطوير الخدمات المالية ويوفّر القاعدة التي ينطلق منها القطاع المالي لينمو ويساهم في أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية ٢٠١١- ٢٠١٦.

وتأتي الخطة الاستراتيجية ترجمةً للتنسيق والتعاون البناء بين الجهات التنظيمية والرقابية في قطر. وتشدّد على المقاربة المشتركة المتّبعة عند تنفيذ مسؤولياتنا التنظيمية، وتحدّد الأهداف المشتركة التي نسعى إلى تحقيقها.

بعد دخول قانون مصرف قطر المركزي الجديد حيّز التنفيذ في العام ٢٠١٣، بات يتشكّل أساساً جوهرياً للقطاع المالي في قطر من خلال إنشاء لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية تطوير إطار عمل تنظيمي متناسق، بالإضافة إلى مهمتها المركزية الكامنة في ضمان الاستقرار المالي وتعزيز التعاون القائم بين الجهات الرقابية. وتنشئ هذه المهمة قاعدة صلبة لتحديد استراتيجيتنا التنظيمية المشتركة وإطار عمل فعال لتطبيق الخطة.

وتمثل الخطة الاستراتيجية المساهمات التي يأتي بها كل من الجهات التنظيمية والرقابية القطرية، وتضع الأولويات الواضحة التي سنسعى إلى تطبيقها بحلول العام ٢٠١٦، بالتوافق مع المرحلة الأولى من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. أما العمل على تنفيذ الرؤية والمهمة المذكورتين في الخطة الاستراتيجية فسيتمّ من خلال ستة أهداف استراتيجية عامة تهدف إلى خلق قطاع مالي قوي يخدم الاقتصاد القطري.

ترتكز هذه الأهداف الستة إلى خطط عمل محددة لكل منها في كل من الجهات التنظيمية. وسيكون تحقيق هذه الأهداف خطوة مهمة نحو بناء أسواق رأسمالية ومالية أكثر عمقاً ومرونة، ووضع أسس مبتكرة في الخدمات المالية، وزيادة وتعزيز القدرة المؤسسية في إطار عمل التنظيم المالي، وترويج التنويع الاقتصادي، وجعل قطر مركزاً تتأسس فيه الاستثمارات المباشرة الخارجية. والأهم أن هذه الخطط ستكون الضامن لتنفيذ الأهداف المطروحة في سياق إطار عمل تنظيمي يؤمن نمواً اقتصادياً مستداماً وطويل الأجل.

من ناحية أخرى، تعرض الخطة الاستراتيجية للتقدم المهم الذي أحرزته كل من الجهات الرقابية في الأعوام الماضية، وتشدّد على الأولويات الأساسية التي وضعتها هيئة التنظيم لتحقيق هذا التقدم. وفي هذا السياق، يسعدني الإعلان عن التقدّم الذي أحرزته هيئة التنظيم في إطار تحقيق أهدافها السياسية للعام ٢٠١٢. وستساهم هذه المبادرات إيجابياً في تحقيق الخطة الاستراتيجية بشكل عام.

وعلى ما جاء في تقاريرنا السنوية السابقة، ركّزت هيئة التنظيم استثمارها في قدرات الدراسات الاحترازية الكلية من خلال إنشاء فريق مخصّص لمراقبة الاتجاهات المحلية والإقليمية والعالمية التي يمكن أن تنشئ المخاطر المالية أو تزيدها في النظام القائم، بالإضافة إلى مخاطر الشركات الخاضعة لإشرافنا. وأدخلنا المقاربة الاحترازية الكلية في أسلوبنا الإشرافي وقد أعدنا تصميم تقارير النتائج الاحترازية بصورة تضمن أن البيانات التي نجمعها تتصل بالمخاطر الفعلية والمحتملة في القطاع. سنبدأ بتطبيق التقارير الاحترازية الجديدة للقطاع المالي في منتصف العام ٢٠١٤، بعد إجراء الأعمال الميدانية والاختبارية خلال العام ٢٠١٣.

شهد العام ٢٠١٣ أيضاً مستوىً عالياً من التنسيق بين هيئة التنظيم ومصرف قطر المركزي في سياق عمل المصرف على إطار العمل التنظيمي لشركات التأمين الخاضعة لإشرافه على أثر إصدار قانون المصرف الجديد. ويمثل هذا العمل مثالاً عن المستوى الإيجابي والبناء من الالتزام بين الجهات التنظيمية، وستستمرّ الخطة الاستراتيجية في البناء على ذلك.

استمرّت هيئة التنظيم في العمل المشترك مع مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال على بناء مقاربة مرتكزة على المخاطر ومتّسقة حول مكافحة غسل الأموال بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠١٠. فقد أتى هذا النجاح المشترك في إنشاء إطار عمل متّسق لمكافحة غسل الأموال بنتائج قيّمة لكل من الجهات التنظيمية بفضل مشاركة الخبرات سعياً منّا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ساعد ذلك على اعتماد إطار عمل متّسق في التعامل مع الشركات الخاضعة لتنظيم كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

استمراراً بالتزامنا بتلبية أفضل الممارسات العالمية، استمرّت هيئة التنظيم خلال العام ٢٠١٣ بتركيز الإشراف على الحوكمة وإدارة المخاطر الفعالة. فقد أظهرت الأزمة المالية عدداً من مواطن القصور، ومع تزايد التعقيدات والترابط المالي العالمي، تستمرّ هذه المسائل بتطلّب عناية مكثّفة. خلال العام ٢٠١٣، استمرّت هيئة التنظيم بتعديل قواعد أعمال التأمين لتتوافق مع مبادئ التأمين الأساسية المراجعة مع التشديد خاصة على المعايير الاحترازية. وراجعت هيئة التنظيم قواعد حوكمة المخاطر واستكملت المراجعات المواضيعية للشركات سعياً إلى تطبيق نوعية إدارة المخاطر في الشركات الخاضعة لإشرافنا وفقاً لمعايير محددة. وانطلاقاً من ذلك، ستراجع هيئة التنظيم أيضاً القواعد الاحترازية للبنوك خلال العام ٢٠١٤ لضمان المزيد من التوافق عند الحاجة بين قواعدها ومبادئ بازل الأساسية للإشراف المصرفي الفعال.

انتهى العام ٢٠١٣ متوّجاً بالنجاح وأودّ بهذه المناسبة أن أتوجّه بالشكر إلى مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية خلال السنة الماضية، مع الإشارة إلى التزامنا القوي والمشترك بالسير بالخطة الاستراتيجية التي أطلقناها.

ختاماً أودّ أن أعبّر عن شكري العميق لمجلس إدارة هيئة التنظيم لما أبداه من تشجيع وإرشاد خلال العام ٢٠١٣، كما أتوجّه بالشكر خاصة إلى موظفي هيئة التنظيم لعملهم الدؤوب وحرصهم على الدفع بالمبادرات الجوهرية التي تتخذها هيئة التنظيم إلى الأمام.

مايكل راين
الرئيس التنفيذي
هيئة تنظيم مركز قطر للمال

ترسيخ الوجود

إنشاء مركز مالي عالمي حيوي وجذاب

مع نهاية عامها التشغيلي الأول، رسّخت هيئة تنظيم مركز قطر للمال وجودها في الدولة من خلال توفير بيئة تنظيمية مناسبة للشركات العاملة في مركز قطر للمال، ومنح الثقة والاستقرار التي يجب أن يتمتع بهما المركز المالي العالمي الحيوي والجذاب. لقد أكد ذلك العام على أهمية مركز قطر والاتجاه نحو مزيد من النمو في القطاع المالي للدولة.

٢٠١٣
٢٠١٢
٢٠١١
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧
٢٠٠٦
٢٠٠٥

إطار عمل الحوكمة

الحوكمة

أنشأت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله الشفافية، والنزاهة، والإستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يضع سياسة مجلس الإدارة حول مختلف المسائل المتعلّقة بالحوكمة، ويعكس رغبة المجلس في تسيير أعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة السليمة.

إطار عمل الحوكمة

دور مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في قيادة هيئة التنظيم وفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال والتشريعات الأخرى المطبقة. ويُعنى المجلس بتحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال اليومية التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات الملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها التنظيمية، والتأكّد بانتظام من فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر.

هيكل الحوكمة

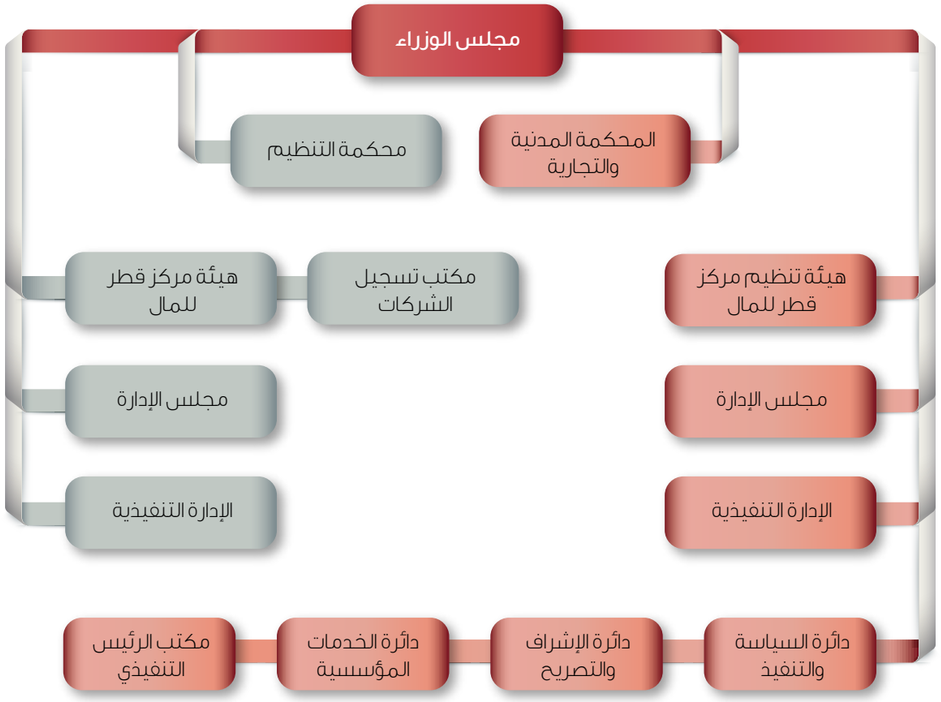

بدايات عصر جديد

خطط لبناء إطار تنظيمي جديد في قطر

أدركت الحكومة أهمية بناء إطار تنظيمي موحد على مستوى الدولة يكون قائماً على المعايير العالمية، وقد أعلنت عن هذه الاستراتيجية رسمياً في العام ٢٠٠٧. وهو عام آخر تحقق فيه هيئة التنظيم تقدماً راسخاً من خلال تأدية دور رئيسي في إرساء أسس البيئة التنظيمية الجديدة في قطر.

٢٠١٣
٢٠١٢
٢٠١١
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧
٢٠٠٦
٢٠٠٥

إطار عمل الحوكمة

مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة
بموجب قانون مركز قطر للمال، يمكن أن يتشكل مجلس الإدارة من ستة أعضاء كحد أقصى يعيّنهم مجلس الوزراء، ويكونون ضليعين ومتمرّسين في مجال تنظيم الخدمات المالية. تبدأ ولاية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على قرار من مجلس الوزراء وتمتدّ على ثلاث سنوات بدءا من تاريخ ٨ مارس ٢٠١٢. يرفع مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء تقاريره السنوية التي تفيد بالأعمال التي نفّذها مجلس الإدارة في هيئة التنظيم، وإلى أي حدّ تحققت الأهداف التي وضعتها هيئة التنظيم في السنة المنصرمة برأيه وغيرها من المسائل الواجبة قانوناً.

اجتماعات مجلس الإدارة
اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام ٢٠١٣. وقد حضر كل الأعضاء كافة اجتماعات المجلس واللجان التابعة له التي عقدت خلال العام.

وفي الاجتماعات، وافق مجلس الإدارة على عدد من التعديلات على القواعد، ونظر في الأمور التشريعية والمسائل التنفيذية والسياسات التنظيمية، وراجع عدداً من المسائل العالقة.

تتعلق التعديلات على القواعد والسياسات التي قررها المجلس في العام ٢٠١٣ بما يلي:

- إطار عمل المسيطرين في الشركات المصرح لها من مركز قطر للمال – التعديلات على القواعد العامة (للمسيطرين وقواعد متفرقة) للعام ٢٠١٤ التي دخلت حيّز التنفيذ في فبراير ٢٠١٤.
- القواعد الاحترازية الجديدة لشركات التأمين – التعديلات على قواعد أعمال التأمين لعام ٢٠١٣ التي تدخل حيّز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٥.

تتضمن البنود الثابتة التي يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها خلال السنة الميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والتقارير المالية الربعية، وتقارير الإدارة الشهرية المقدمة إلى المجلس. كما أن مجلس الإدارة راجع التقرير الاحترازي الكلي النصف السنوي وتلقى التحديثات على وضع المشاريع المتصلة بالتحسينات التي أدخلت على تقارير النتائج الاحترازية، والتعديلات المقترحة على قواعد الاعمال المصرفية و الاستثمارية للعام ٢٠١٥ و التي ستستكمل في العام ٢٠١٤.

ويبقى المجلس على اطّلاع دائم بالتطورات المتصلة بالتنسيق التنظيمي بين جهات الرقابة المالية في قطر وتشمل التقدم المحرز في أعمال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. شارك المجلس في إطلاق الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي في قطر الذي جرى في الدوحة في ديسمبر ٢٠١٣، على إثر قيام المجلس بتقديم ملاحظاته على الخطة الاستراتيجية والتنسيق بين مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات التي تخوّله تأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وأن تقدم الاستشارات حول مواضيع تختص بها. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهما. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وتقدّمان التوصيات وترفعان التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل.

لجنة التدقيق والمخاطر
تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من السيدين روبرت أوساليفان (رئيس اللجنة) والسيد جان- فرانسوا لوبتي.

تركّز لجنة التدقيق والمخاطر خاصة على رصد ومراقبة ما يلي:

- فعالية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية.
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها.
- أداء وظيفة التدقيق الداخلي وشركة التدقيق الخارجي المعتمدة من هيئة التنظيم.
- فعالية إطار عمل الضوابط الداخلية.
- استمرارية الأعمال وخطط التعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام ٢٠١٣. واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. حضر الاجتماعات كل من رئيس قسم التدقيق الداخلي والرئيس المالي/رئيس العمليات، وغيرهما من أعضاء الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وجهت إليهم. وقد عُرضت كافة المسائل المهمة على مجلس الإدارة، وتمّ تزويد المجلس بمحاضر اجتماعات اللجنة للاطّلاع عليها.

في العام ٢٠١٣، اعتمدت لجنة التدقيق والمخاطر إطار عمل جديد لإدارة مخاطر الشركات، وراجعت التحديثات الربعية حول وضع سجل المخاطر لهيئة التنظيم.

واستمرّت اللجنة في الإشراف على الترتيبات اللازمة لخطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث، ومن بين هذه الترتيبات إنشاء مركز عمليات جديد للطوارئ يتمتع بإدارة محترفة.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة على مختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي وإطار عمل الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما وهما يوفران الضمانة بأن العمل جار بانتظام على تحديد فرص التحسين المستمر ومعالجة هذه الفرص.

لجنة التعيينات والأجور
تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من السيد جان- فرانسوا لوبتي (رئيس اللجنة) ود. جيفري كارمايكل. يحضر الرئيس التنفيذي والرئيس المالي/رئيس العمليات، ورئيس قسم الموارد البشرية اجتماعات اللجنة بناء على دعوة توجه إليهما.

اجتمعت لجنة التعيينات والأجور أربع مرات خلال العام ٢٠١٣. وتركزت أعمالها خاصة على دراسة وإعطاء التوصيات إلى المجلس بشأن التعيينات التنفيذية والأجور. وتقوم هذه اللجنة أيضاً بدراسة مسائل استراتيجية مثل التقدم المحرز في توظيف وتدريب المواطنين القطريين. وتتضمن التوصيات التي رفعتها اللجنة إلى المجلس مسائل تتعلق بالمراجعة الخارجية لنظام الأجور في هيئة التنظيم.

التقييم الداخلي لمجلس الإدارة

عمد مجلس الإدارة على عادته إلى إجراء التقييم الذاتي في العام ٢٠١٣، وهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات القائمة في المجلس وإيجاد الطرق الفضلى لتحسين الفعالية. يناقش المجلس نتائج التقييم في أول اجتماع يعقده المجلس عام ٢٠١٤.

مجلس إدارة هيئة تنظيم
مركز قطر للمال

مجلس الإدارة
السير الذاتية

سعادة الشيخ عبد اللّه بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

عُيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني محافظاً لمصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٠٦، بعد أن بدأ مسيرته المهنية في المصرف عام ١٩٨١، تولى سعادته منصب نائب المحافظ ما بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠١، ثم ترأس مجلس إدارة ديوان المحاسبة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، قبل توليه منصبه الحالي.

عيّن سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وعيّن رئيساً لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في وقت لاحق من السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتولى سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني رئاسة مجلس إدارة لجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر. كما ترأس مجلس إدارة كل من الخدمات المالية الإسلامية ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية حتى ديسمبر ٢٠١٣، وهو حالياً عضو في هاتين المؤسستين. ويتولى سعادته رئاسة مجلس إدارة بنك قطر للتنمية، إلى جانب كونه عضواً في المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار والعضو المنتدب وعضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار. ويتولى حالياً رئاسة مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي لعام ٢٠١٤.

السيد مايكل راين

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

يتولى السيد مايكل راين منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم السيد راين إلى هيئة التنظيم عام ٢٠٠٩ آتياً من «بنك أوف أميركا ميريل لينش» حيث تولى عدداً من المناصب العليا في لندن ودبلن، وتشمل الرئيس التنفيذي لـ«ميريل لينش الدولي المحدود» والمدير التنفيذي لـ«بنك أوف أميركا ميريل لينش» في إيرلندة. قبل الانضمام إلى «ميريل لينش»، شغل السيد راين منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، ومسؤول في مكتب كادوالادر، ويكرشام، وتافت في نيويورك، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والمصارف. كما أن السيد راين عضو في لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضو في مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية.

مجلس الإدارة
السير الذاتية

السيد ناصر أحمد الشيبي

عضو مجلس الإدارة

عُيّن السيد الشيبي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢، وقد شغل عدداً من المناصب القيادية في قطاع الأسواق المالية في قطر. وكان قد تولّى منصب الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية ورئيس مجموعة العمل المسؤولة عن تأسيس الهيئة منذ انضمامه إليها في العام ٢٠٠٦. كما أنه منخرط بشكل فعال في تطوير هيئة قطر للأسواق المالية كهيئة تنظيم عالمية للأسواق المالية.
السيد الشيبي هو أيضا عضو في اللجنة التي أشرفت على تأسيس هيئة قطر للأسواق المالية، وقبل هذا المنصب، شغل عدداً من الأدوار في شركة قطر للغاز وسوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حالياً) من العام ١٩٩٣ إلى العام ٢٠٠٥.
كما أنه عضو في العديد من لجان الإشراف الوطنية مثل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولجنة تطوير الأسواق المالية، ولجنة تأسيس أكاديمية أسباير للرياضة.
بالإضافة إلى ذلك، يشترك السيد الشيبي أيضاً في عضوية عدد من لجان المنظمة الدولية لهيئات سوق المال بما فيها لجنة الرؤساء، ولجنة التنمية والأسواق الناشئة، واللجنة الاقليمية لدول أفريقيا والشرق الأوسط. وعلى المستوى الاقليمي، كان السيد الشيبي رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للعام ٢٠١٢-٢٠١٣.

د. جيفري كارمايكل

عضو مجلس الإدارة

تم تعيين الدكتور جيفري كارمايكل في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وهو عضو في لجنة التعيينات والمكافآت التابعة للمجلس. د. كارمايكل هو الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية
Promontory Financial Group Australasia, LLP, PFGA.
وقبل الانضمام إلى هذه المجموعة، شغل د. كارمايكل منصب مدير رئيسي في إدارة الشركات ومستشار لدى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وعدد من الحكومات حول مسائل ترتبط بالبنية والتصميم والفعالية التنظيمية بالإضافة إلى إدارة الديون والتدريب. حتى العام ٢٠٠٣، كان د. كارمايكل أول رئيس لمجلس إدارة هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وتولى مسؤولية تنظيم البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والإشراف عليها. تشمل السيرة المهنية للدكتور كارمايكل مناصب عليا في بنك الاحتياط الأسترالي حيث عمل لمدة ٢٠ سنة، وعمل كأستاذ لمادة المال في جامعة بوند لمدة ٧ سنوات، كما كان عضواً في عدد من مجالس إدارة هيئات حكومية وخاصة، وشارك في عدد من الدراسات ومنها دراسة واليس حول النظام المالي الأسترالي.

مجلس الإدارة
السير الذاتية

السيد جان- فرانسوا لوبتي

عضو مجلس الإدارة

انضمّ السيد لوبتي إلى مجلس إدارة هيئة التنظيم منذ مارس ٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التعيينات والأجور، وعضو في لجنة التدقيق والمخاطر التابعتين لمجلس الإدارة. تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا". وفي فرنسا، تولى السيد لوبتي رئاسة كل من "مجلس أسواق العقود الآجلة"، ومجلس الأسواق المالية"، ولجنة عمليات البورصة"، والمجلس الوطني للمحاسبة في فرنسا" (وبصفته هذه، كان عضواً في هيئة الأسواق المالية، باريس)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، ولجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". ويشغل السيد لوبتي حالياً منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باريبا"، وهو عضو في مجلس التنظيم المالي والمخاطر النظامية منذ العام ٢٠١١.

السيد روبرت أوساليفان

عضو مجلس الإدارة

انضم السيد روبرت أوساليفان إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال منذ مارس ٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة. عمل السيد أوسوليفان كنائب رئيس أول في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث أمضى قرابة ٣٨ سنة من حياته المهنية. وقد تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت المؤسسات المصرفية الأجنبية العاملة في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة المقدمة إلى هيئات الإشراف الخارجية على المصارف.

إقتصاد محمي من التداعيات الخطيرة للأزمة المالية العالمية

على الرغم من التحديات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، أنهت هيئة التنظيم عامها المالي محققة نتائج إيجابية، إذ سجلت زيادة بنسبة ٤٩ في المئة في عدد التراخيص الصادرة وارتفاع بنسبة ٥٥ في المئة في الأنشطة المنظمة. كما شهد شهر ديسمبر ٢٠٠٨ حدثاً مهماً مع إصدار الترخيص رقم مئة مما يدل على زيادة سنوية قوية في الفرص التي يتيحها مركز قطر للمال.

التقدم رغم الأزمة المالية

الإدارة التنفيذية
السير الذاتية

السيد جورج بيكيرينغ
المدير التنفيذي، دائرة السياسة والتنفيذ

عُيّن السيد بيكيرينغ مديراً تنفيذياً لدائرة السياسة والتنفيذ في نوفمبر ٢٠١٠، وتمتد خبرته في مجال التنظيم والأسواق المالية على أكثر من ثلاثين سنة. قبل انضمامه إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ترأس إدارة الأموال والأعمال المصرفية في مصرف كندا حيث كان مسؤولاً عن سياسة الوكيل المالي في الدين الحكومي، والاحتياطات الخارجية، وإدارة المخاطر، والأنشطة المصرفية الحكومية للمصرف.

كما عمل كمستشار للمحافظ وأمين سر للمجلس الحاكم بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وكان عضواً في لجنة مراجعة الاستقرار المالي بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠١٠ ورئيس اللجنة الكندية لصرف العملات الأجنبية من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨. وعمل السيد بيكيرينغ في بنك التسويات الدولية من العام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ وفي صندوق النقد الدولي بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٦. وشغل منصب ممثل الرئيس الأول لقارة آسيا والمحيط الهادئ لبنك التسويات المالية في هونغ كونغ من العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠١.

السيد أوتيلو ستورينو
رئيس دائرة الخدمات المؤسسية

عيّن السيد أوتيلو ستورينو رئيساً لقسم العمليات في هيئة تنظيم مركز قطر للمال في ١٤ أكتوبر ٢٠١٢ ورئيساً لقسم الشؤون المالية في مايو ٢٠١٣. وقبل انضمامه إلى هيئة التنظيم، شغل منصب رئيس العمليات في ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز (SSgA) حيث كان مسؤولاً عن الأعمال الوظيفية، والبنية التحتية، والتجارة الدولية. وستيت ستريت جلوبال أدفايزرز في كندا. وتولى السيد ستورينو رئاسة مجموعة إدارة العلاقات الدولية في ستيت ستريت من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٦. بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، ترأس قسم تعزيز النقد في ستيت ستريت كما شغل منصب رئيس قسم خدمات معالجة النقد العالمي.

وقد انضم السيد ستورينو إلى الشركة في العام ١٩٩٠ في فرعها في تورونتو حيث شغل منصب رئيس قسم العمليات وخدمات العملاء الخاصة بأعمال خدمات المستثمرين في ستيت ستريت. ومن ثم انتقل إلى لندن في العام ١٩٩٢ ليتولى قسم خدمات العملاء. وفي العام ١٩٩٤، انتقل إلى بوسطن حيث أصبح رئيس قسم العمليات الدولي ضمن قسم الأسواق الخاص بستيت ستريت جلوبال. بالإضافة إلى ذلك، كان السيد ستورينو عضواً في لجنة رأس المال ولجنة التمويل التابعتين لستيت ستريت.

السيد إيرول كروجر
المدير التنفيذي، دائرة الإشراف والتصريح

عُيّن السيد إيرول كروجر في منصب المدير التنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح في ١ أغسطس ٢٠١١.

وهو يملك أكثر من ٣٤ عاماً من الخبرة في مجال تنظيم الخدمات المالية، من خلال عمله مع بنك الاحتياط الجنوب الإفريقي، حيث تركزت مهامه على مدى أكثر من عشرين عاماً على المسائل الرقابية وحيث شغل عدة مناصب عليا تنوعت بين مدير عام وكاتب البنوك ورئيس دائرة الإشراف على المصارف.

وساهم السيد كروجر في إبراز الملامح المستقبلية لتنظيم الخدمات المالية، من خلال العمل بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ في مجموعة الاتصال للمبادئ الأساسية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (والتي أصبحت تعرف بلجنة الاتصال الدولية منذ العام ٢٠٠٧). وفي العام ٢٠٠٩، مثل بلاده بصفتها عضواً كاملاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إهتمام متزايد من قبل القطاع المالي بقدرات دولة قطر

تميز هذا العام بزيادة الثقة بين المؤسسات التي تتخذ من قطر مقراً لها، كما أنه أظهر زيادة تركيز الشركات العاملة مع مركز قطر للمال على إقامة أعمال تجارية في المنطقة وتحقيق نتائج مالية أقوى بحلول نهاية العام. واختتمت هيئة تنظيم مركز قطر للمال العام ٢٠٠٩ محققة زيادة قدرها ١٦ في المائة في عدد الشركات التي حصلت على التراخيص أو المرخص لها بالعمل داخل مركز قطر للمال أو العمل من خلاله.

اندفاع نحو التوسع

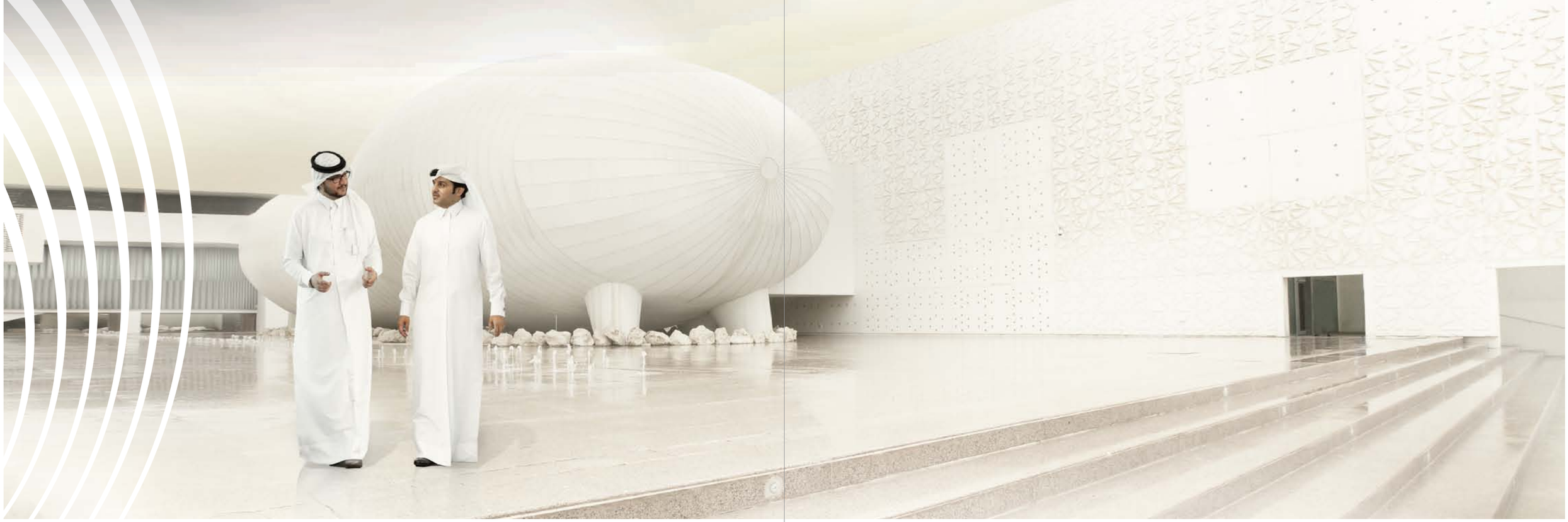

الإشراف والتصريح

بهدف تحقيق الأهداف التنظيمية للعام ٢٠١٣، ركّز قسم الإشراف على مسائل تعزيز إطار العمل الإحترازي الكلي، ودعم الإشراف المرتكز على المخاطر على المستوى الجزئي. ويشمل ذلك تقديم مشروع XBRL والقيام بمراجعات مواضيعية عن التدريب والكفاءة، وحوكمة المخاطر، وأسواق المشتقات خارج البورصة وتحسين التعاون التنظيمي في الدولة.

إطار العمل الإحترازي الكلي

إلى جانب تعزيز الإشراف المرتكز على المخاطر على المستوى الجزئي للشركات، واصلت هيئة التنظيم توسيع وصقل إطار عملها الإحترازي الكلي وقدرات الإشراف لديها بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

إن مراجعة مختلف المخاطر والاتجاهات القائمة من وجهة نظر إحترازية كلية تمكّن هيئة التنظيم من تطبيق أدوات فضلى من حيث النوعية والكمية لمساعدة أصحاب المصالح وتحديد المخاطر الناشئة. وتراقب هيئة التنظيم تطورات وممارسات الأنشطة في القطاعات المصرفية والتأمينية وإدارة الأصول من أجل تحديد نواحي الضعف المحتملة أو المسائل الخاصة بالإشراف.

وقد خصصت هيئة التنظيم فريقاً احترازياً كلياً يقوم بتقييم وإعداد تقارير عن الإتجاهات والمخاطر الدولية الناشئة، بالإضافة إلى تحليل ميادين الأنشطة المالية عن قرب في كافة أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، وقطر، ومركز قطر للمال.

ويقدم هذا الفريق تقريراً شاملاً عن الاستقرار المالي المعروف بالمراجعة الإحترازية الكلية كل ستة أشهر تنتهي في ٣١ مارس و٣٠ سبتمبر. ويشمل التقرير النتائج الرئيسية المحققة في النظام المالي العالمي والإقليمي والمحلي. وقد أعدّ الفريق إلى اليوم أربعة تقارير وقد أدمجت النتائج الرئيسية الواردة في التقارير المالية الاحترازية في المراجعات المرتكزة على المخاطر والخاصة بالمؤسسات المالية.

إن تنمية القدرات الإحترازية الكلية القوية تدعم هيئة التنظيم في تنفيذ مهامها بشكل فاعل وبالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويساهم بشكل بنّاء في عمل لجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر.

تعزيز الإشراف المرتكز على المخاطر

قدّم فريق الإشراف مستوى أعلى من المرونة في تحديد أدنى حلقات المراجعة للشركات المصرفية المصرح لها في مركز قطر للمال، من أجل ضمان تحديد المخاطر الجديدة والناشئة بشكل مناسب، وزيادة وتيرة الإشراف عند تحديد المسائل، إن وجدت.

ولهذه الغاية، وضع فريق الإشراف خلال العام ٢٠١٣ آليات معيّنة تهدف إلى إدماج النتائج والمعلومات التي يتوصل إليها فريقا التحليل المالي والدراسات الإحترازية الكلية في عمليات الإشراف اليومية على الشركات المصرفية، وخصوصاً في ما يتعلق بالمخاطر الجديدة والناشئة، وبلورة ذلك في المراجعات الخاصة بالمؤسسات التي يتخللها عدد أقل من المعاملات، ومن خلال تعيين متخصص في المخاطر لتقديم خبرته في المسائل المرتبطة بالمخاطر.

وتندرج هذه الخطوات في إطار استمرار هيئة التنظيم بتصميم المراجعات الميدانية بالشكل المناسب، وتعديل وتيرة أعمالها الميدانية بالتوافق مع الأولويات التي تفرضها المخاطر.

تصميم جديد لتقارير النتائج الإحترازية المصرفية

استمرّت هيئة التنظيم بإعادة تصميم تقارير النتائج الإحترازية (والمشار إليها بـ"التقارير المراجعة") خلال العام ٢٠١٣. وقد كانت مسودّة التقارير موضع اختبار ميداني مع ستة شركات تم اختيارها من الفئات ١، و ٢، و ٥، ومن بينها الفروع والشركات المحدودة المسؤولية، لفترات امتدّت من مارس إلى سبتمبر ٢٠١٣.

وقد أجرى الفحص الميداني بهدف القياس العام، وتقييم ملائمة التقارير المراجعة، وتحديد الميادين التي تتطلب تحسينات إضافية. وقد تم التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- أقلمة التقارير المراجعة مع ظروف العمل المحلية والمنتجات والخدمات المعروضة
- تقييم عن ملاءمة اعتبارات التمويل الإسلامي
- تحسين قواعد الموافقة

تمّ الفحص الميداني من خلال اجتماعات فردية مع الشركات المعنية وجلسات التلخيص المشتركة. ونشأ عن الفحص وجوب إخضاع المجالات التالية للتطوير والتحليل الإضافي:

- المؤشرات الخاصة بفحص إجهاد السيولة
- موثوقية أرصدة المعدلات اليومية
- تدهور الإعتمادات وتوافرها
- تحديد أثر التغيير الموازي في منحنى العائد أو صدمات المعدل المتوافقة المعاكسة
- إدارة مخاطر السوق
- استخدام المشتقات، وتحديداً في التمويل الإسلامي، والمشتقات الضمنية بين الفروع ومكاتبها الرئيسية.

بعد انتهاء العمل مع الشركات وتحليل البيانات الواردة، خضعت مسودّة التقارير إلى مراجعات عديدة صدرت ضمن نسخة واحدة معدّلة اعتمدت في الفحص الميداني. وأدخلت التعديلات النهائية في التقارير الاحترازية التي صدرت في مرحلة الاختبار التطبيقية.

أطلقت مرحلة الاختبار التطبيقية في سبتمبر ٢٠١٣، وشملت كافة الشركات المصرح لها التي تستحق تقاريرها في ٣١ أكتوبر ٢٠١٣. يكمن هدف مرحلة الاختبار التطبيقية (التي تمتد إلى يونيو ٢٠١٤) في تعريف الشركات على متطلبات التقارير الجديدة، التي تشمل استخدام نظام XBRL ومن مميزاته التحقق الدقيق من البيانات، وتعريف المراقبين إلى لوحات البيانات والتقارير اللازمة على الشركات من حيث تعزيز المعلومات والمعايير المرافقة لها.

وقد تم الفحص الميداني ومرحلة الاختبار التطبيقية بالتزامن مع مراجعة القواعد الاحترازية والمؤقتة حول الاستثمار والوساطة التأمينية والأعمال المصرفية، واستخدمت النتائج الناشئة عن المراحل الاختبارية لتغذية أعمال المراجعة الخاصة بهذه القواعد. وقد عمل قسم السياسة وفريق التحليل المالي معاً لضمان توافق مقترحات إطار عمل السياسة مع متطلبات تقارير النتائج الإحترازية.

تسارعت وتيرة مشروع XBRL خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣ مع إصدار التعريف بمواصفات متطلبات الأعمال، وهندسة وتصميم التصنيفات، وتعاريف التصنيفات لتقارير النتائج للمرحلتين الأولى والثانية. واللوحات المعيارية وتقارير المرحلة الأولى. وربطت تعاريف التصنيفات مباشرة بالتعليمات الموجهة للشركات المصرح لها.

بدأ العمل على إنشاء مخزن البيانات الواردة في صيغة XBRL في الفترة التي تستحق فيها التقارير والمنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وفي العام ٢٠١٤، ستختار هيئة التنظيم برنامجاً جديداً يدعم التحليل المالي المعزز القائم بهدف تعزيز التقارير واللوحات القياسية الناشئة عن نظام XBRL وستبدأ بتطبيقه.

سيتركز النشاط الأساسي عام ٢٠١٤ على تحليل الأثر الكمي الأشمل للمتطلبات المحتملة لمعدل تغطية السيولة، ومعدل الاعتماد على الذات مالياً، ومعدل التمويل الثابت الصافي، ومتطلبات رأس المال والسيولة لعمليات الفروع. ويمكّن هذا التحليل هيئة التنظيم من صقل هذه المتطلبات والموافقة عليها مع مراعاة أي تحسينات ضرورية على تقارير النتائج الاحترازية المراجعة. وتستند التحسينات إلى ما يلي:

- متطلبات رأس مال الطرف المقابل المعززة في بازل ٣

الإشراف والتصريح

الإشراف والتصريح (تابع)

- إطار عمل التوريق وإعادة التوريق
- الأقلمة مراعاةً لمتطلبات التمويل الإسلامي
- الأجندة الحالية للجنة بازل وتشمل:
- المراجعة الأساسية لدفتر التداول
- مشروع البساطة والمقارنة
- إطار عمل الانكشاف الواسع
- مراجعة الأساليب الموحّدة
- تعزيز فعالية الإشراف الإحترازي الكلي والجزئي (خطة عمل مجموعة تطبيق المعايير)

تحسينات قواعد التأمين، والتقارير الإحترازية المراجعة الخاصة بالتأمين والمعلومات الإدارية

عمدت هيئة تنظيم مركز قطر للمال في العام ٢٠١٣ إلى تعديل قواعد اعمال التامين للعام ٢٠١٦ لتعزيز التوافق بين إطار العمل الإحترازي لشركات التأمين مع المبادىء الأساسية للتأمين الصادرة عن الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين (IAIS) وأفضل الممارسات الدولية. وقد عززت هذه التعديلات إطار العمل الإحترازي لمركز قطر للمال من خلال:

- إدخال التقييم الذاتي للإعسار والمخاطر
- تحسين حساسية المخاطر لنموذج رأس المال المرتكز على المخاطر
- تعزيز متطلبات إدارة مخاطر الشركات
- توسيع الصلاحيات الإشرافية لناحية طلب معلومات إضافية من شركات التأمين وشركات إعادة التأمين التي تكون أعضاء في مجموعة.

وتشمل هذه المبادرة عملاً مكثفاً مع شركات التأمين المصرّح لها وغيرها من الجهات المعنية، وتظهر التزام هيئة التنظيم المستمر بتلبية معايير الرقابية الدولية. وتصبح القواعد الجديدة نافذة ابتداءاً من ١ يناير ٢٠١٥ وذلك للسماح للشركات بالتأقلم مع هذه التغييرات خلال الفترة الانتقالية.

خلال العام ٢٠١٣، قام قسم الإشراف بمراجعة وتحديث تقارير النتائج الإحترازية لشركات التأمين والصادرة عن هيئة التنظيم من أجل تحسين عملية جمع البيانات، وضمان ارتكازها على المخاطر بشكل ملائم، ودعم التعديلات على قواعد أعمال التأمين، وتحديداً في ما يتعلق بنموذج رأس المال المرتكز على المخاطر. وسيشارك قسم الإشراف نسخاً عن مسودة تقارير النتائج الإحترازية المراجعة إلى شركات التأمين لتقديم ملاحظاتها والقيام بالفحص الميداني خلال العام ٢٠١٤. وقد أضيفت تحسينات على معلومات الإدارة الداخلية من خلال تطوير واستخدام لوحات البيانات المناسبة الخاصة بالمخاطر التي تساعد بدورها على تخصيص أفضل للموارد الرقابية من خلال الارتكاز على المخاطر.

تحسين ممارسات الإفصاح

خلال العام ٢٠١٣، أجرت هيئة التنظيم ثلاث مراجعات مواضيعية عن التدريب والكفاءة، وحوكمة المخاطر، ومشتقات العمليات خارج البورصة.

نظام التدريب والكفاءة المعزز

في إطار التزام هيئة التنظيم المستمر بتعزيز المعايير المهنية والمحافظة عليها ضمن الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال، وضعت هيئة التنظيم نظام التدريب والكفاءة المعزز لعام ٢٠١٢.

ويضع النظام المشار إليه متطلبات أفضل ممارسات المعايير المهنية، والاختبارات، واستمرارية التطوير المهني. ويركّز على تعزيز خدمة الكفاءة وحماية العميل من خلال إدخال التحسينات المستمرة على التدريبات والمواصفات المهنية.

وتعتبر معايير الكفاءة ضرورية لتطوير مركز قطر للمال وسمعته، ويدعم تحقيق هذه المعايير الهدف الاستراتيجي لقطر بأن تصبح معترفاً بها كمركز أساسي للخدمات المالية. في هذا الإطار، يعتبر توفير مستويات الكفاءة اللازمة للأفراد العاملين في الشركات التابعة لمركز قطر للمال عنصراً أساسياً من أهداف هيئة التنظيم الرقابية.

خلال العام ٢٠١٣، أجرى فريق الإشراف الميداني مراجعة مواضيعية تهدف إلى تقييم تطبيق الشركات المصرح لها لنظام التدريب والكفاءة المعزز. وركزت المراجعة على عمل الشركات من حيث تصميم برنامج مناسب خاص بالتدريب والكفاءة لأفرادها المعتمدين وتطبيق هذا البرنامج والاستمرار به. بالإضافة إلى تقييم الإلتزام بمتطلبات النظام المعزز، تهدف المراجعة أيضاً إلى فهم المقاربة العامة لمفهوم التدريب والكفاءة.

وأظهرت المراجعة أنه في الوقت الذي تعتبر فيه المقاربة العامة التي اتخذتها الشركات ملائمة، يمكن للشركات اغتنام الفرصة لاحتواء النظام بصورة فضلى. ويمكن تحسين التزام الإدارة العليا ببرنامج التدريب والكفاءة الخاص بالشركة، وتحديداً، يتعين على موظفي الالتزام بذل جهد أكبر لمساعدة الجهات الإدارية المسؤولة عن الإدارة في الشركة على تلبية مسؤولياتها من خلال تقديم كل المعلومات الضرورية التي تتطلبها هذه الجهات.

حوكمة المخاطر

كشفت الأزمة المالية عدداً من نقاط الضعف المهمة التي أودت بالشركات إلى عدم فهم المخاطر التي تتخذها في تسيير أعمالها. وفي إطار عمل مجلس الإستقرار المالي في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أجرت هيئة التنظيم مراجعة مواضيعية لأطر عمل حوكمة المخاطر الموجهة للشركات المصرح لها.

وهدفت المراجعة إلى تقييم أطر العمل هذه من وجهة نظر أفضل الممارسات الدولية (وتطبيق مبدأ التناسبية). وقد ركزت على مسؤوليات وممارسات مجلس الإدارة، ووظائف إدارة المخاطر للشركة، وتقييم مستقل لإطار عمل حوكمة المخاطر.

حددت المراجعة عدداً من النواحي حيث يمكن للشركات المصرح لها اتخاذ التدابير لتعزيز حوكمتها. ويشمل ذلك تعريفاً أفضل لقابلية المخاطر، والوضوح في ما يخص الترتيبات التنظيمية الخاصة بمجلس الإدارة واللجان الفرعية، والتحسينات على أنظمة معلومات الإدارة وقدرات الإبلاغ، وترتيبات الطوارىء المتعلقة بالسيولة.

عمليات المشتقات خارج البورصة

في الوقت الذي لا يشار فيه إلى عمليات المشتقات خارج البورصة كأحد الأسباب التي تؤدي إلى أزمات مالية، لا تنشىء هذه العمليات أي ترابط متزايد بين الأسواق والشركات، ومخاطر أساسية من اعتمادات الطرف المقابل، وتفاقم الرافعة المالية وتركز كبير للمخاطر. ويهدف إدخال متطلبات رقابية دولية جديدة (وتحديداً قانون دود فرانك الأميركي وإرشادات الأسواق في الأدوات المالية في الاتحاد الأوروبي) إلى معالجة هذه المسائل.

وتهدف المراجعة المواضيعية لهيئة التنظيم عن أسواق مشتقات العمليات خارج البورصة والاستخدام المحدد لمنصات التداول للعمليات خارج البورصة في شركات مركز قطر للمال إلى زيادة فهم مستويات الصفقات التي تجريها شركات مركز قطر للمال في هذه الأسواق وحدود استخدامها لهذه المنصات.

وأكدت المراجعة على وجود استخدام محدود لهذه المنصات من قبل شركات مركز قطر للمال، وأن الاستخدام حين يتمّ يكمن في غايات الصفقات الحوارية ما بين المصارف في أسواق الجهات النظيرة أكثر منه في توفير التسهيلات المقابلة، وهو نشاط يخضع لإشراف رقابي دولي كبير على النحو المبين أعلاه.

تعزيز التعاون التنظيمي

بدأ كبار المسؤولين التنفيذيين في هيئة التنظيم بالمشاركة في لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر والتعاون بشكل وثيق مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. تأسست اللجنة بموجب المادة (١١٦) من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية (القانون رقم

الإشراف والتصريح

الإشراف والتصريح (تابع)

(١٣) من العام ٢٠١٢، والمشار إليه بقانون المصرف الجديد)، الموقع من صاحب السمو الأمير الوالد في ٢ ديسمبر ٢٠١٢.

تم اختيار موظفين من قسم الإشراف والتصريح للعمل عن كثب مع خبراء في القطاع المالي من الجهات الثلاث كجزء من فريق عمل ثلاثي الأطراف بهدف دعم أعمال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. بدأ فريق العمل في بذل الجهود لوضع تقرير موجز أوّلي حول الاستقرار المالي بهدف تسهيل النقاش ومبادرة اللجنة إلى تكوين رأيها حول المخاطر العامة المحتملة على الاستقرار المالي في دولة قطر.

وقد عمل فريق العمل على دمج جهود الإشراف الاحترازي الكلي والأعمال التحليلية من كل جهة بغية تحديد مسائل القطاع المالي الناشئة في قطاعات الاقتصاد، والمصارف، والتأمين، وأسواق رأس المال في قطر. كما استخدم فريق العمل أساليب متعلقة بالكمية والنوعية لتقييم ظروف القطاع المالي والمخاطر التي قد تشكلها على النظام المالي عامة.

واستمرّ قسم الإشراف والتصريح بالمشاركة في اجتماعات لجنة الإشراف مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لمشاركة المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية التي تشهد تداخلاً تنظيمياً. تهدف لجنة الإشراف ليس فقط إلى ضمان التعرف المبكر على المخاطر وإنما أيضاً إلى إلغاء أي تحكيم تنظيمي. ستنظر لجنة الإشراف في اجتماعاتها في مسائل من نفس الأهمية بهدف وضع مقاربة مشتركة للقضايا المواضيعية في الجهات الرقابية الثلاث.

إن الجهود الموحدة للجنة الإستقرار المالي ورقابة المخاطر ولجنة الإشراف هي تطور مهم نحو تعزيز الاستقرار المالي، الأمر الذي سيحسّن ويعزز المرونة المالية للنظام المالي عامة.

ووفقاً لاستراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز التعاون التنظيمي، ساعدت هيئة التنظيم مصرف قطر المركزي خلال العام ٢٠١٣ في وضع إطار عمل تنظيمي لشركات التأمين العاملة في دولة قطر بالتوافق مع قانون المصرف الجديد الذي صدر في ديسمبر ٢٠١٢.

فعمل خبراء التأمين من قسمي الإشراف والسياسات في هيئة التنظيم على ضمان وجود إطار تنظيمي متناسق بين مركز قطر للمال ودولة قطر ويكون متوافقاً مع أفضل الممارسات العالمية.

وفي هذا الصدد، بدأ فريق الترخيص والتصريح في هيئة التنظيم بالعمل مع مصرف قطر المركزي في الربع الرابع من السنة في وضع خطة استراتيجية الترخيص لقطاع التأمين. وتركز هذه الخطة على اعتبارات الترخيص الناتجة عن مسودة أنظمة التأمين الخاصة بالمصرف التي ستلزم كافة الشركات العاملة في الدولة بالتقدم بطلب الترخيص إلى مصرف قطر المركزي للاستمرار في مزاولة أعمالها، وذلك بعد نقل مسؤوليات وزارة الأعمال والتجارة حول الإشراف على أعمال التأمين في دولة قطر بموجب القانون رقم (١) من العام ١٩٦٦ إلى المصرف بالتوافق مع قانون المصرف الجديد.

وخلال العام، اشتركت هيئة التنظيم بشكل فعال في عمل المؤسسة الدولية لهيئات الإشراف على التأمين ولجانها الفرعية. وستستمر هذه المشاركة الهادفة إلى مراقبة تطورات السياسة عالمياً وإبداء رأينا بهذا الشأن.

الترخيص والتصريح

منذ إنشاء مركز قطر للمال عام ٢٠٠٥، أخذ فريق التصريح في هيئة التنظيم على عاتقه مسؤولية تقييم الطلبات المقدمة من الشركات التي تسعى إلى الحصول على تصريح لمزاولة الأنشطة المنظمة في مركز قطر للمال. بالإضافة إلى ذلك، قام الفريق بتقييم الطلبات المقدمة من الشركات التي تسعى إلى الحصول على ترخيص لمزاولة الأنشطة غير المنظمة بصفته الجهة التي تدير عملية الترخيص بالنيابة عن هيئة مركز قطر للمال.

إن تطوير هيئة مركز قطر للمال لقدرتها الداخلية على منح التراخيص للشركات غير المنظمة بلغ أوجه في سبتمبر ٢٠١٣ مع تحويل المسؤوليات عن عملية ترخيص الشركات غير المنظمة بشكل رسمي إليها.

وبهدف دعم هيئة مركز قطر للمال بعد تحملها هذه المسؤولية، انخرط فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال في وضع التوجيهات والسياسات لمساعدة هيئة مركز قطر للمال في تقييم الاعتبارات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالشركات غير المنظمة المصنفة بموجب قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحت خانة الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحرص هيئة التنظيم على ضمان أن يكون لدى مركز قطر للمال نظام قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فالنظام القوي من شأنه أن يمنع الأنشطة التي تشكل جريمة مالية أو تلك التي تسهّل وقوعها، كما أنها تحد من فرص حصول الجرائم المالية بشكل عام وتساعد في حماية سمعة مركز قطر للمال ودولة قطر.

وبعد تعديل معايير مجموعة العمل المالي (الفاتف) في العام ٢٠١٢، طبقت هيئة التنظيم خلال العام ٢٠١٣ قواعد معززة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تناولت توصيات الفاتف، ودليل قواعد مستقل وخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين العام. وكان من شأن هذه التعديلات أن تجعل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بهيئة التنظيم متوافقة مع أفضل المعايير العالمية.

تؤدي هيئة التنظيم دوراً فعالاً في التعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والهيئات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بصفتها عضواً في هذه اللجنة. وانطلاقاً من هذه الصفة، شارك موظفو هيئة التنظيم في المبادرات الأساسية التالية:

- اللجنة الفنية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تقييم أثر توصيات مجموعة العمل المالي المراجعة على الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية وإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق في دولة قطر بشكل عام.
- فريق عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع لكل من هيئة التنظيم ومصرف قطر المركزي: الخبرة الفنية لتعزيز المنهجية الرقابية المرتكزة على المخاطر والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مهمة صندوق النقد الدولي: تقييم النظام الرقابي الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر وتعزيزه.
- الاجتماع المشترك لخبراء مجموعة العمل المالي/مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الدراسات. استضافت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذا الاجتماع. واشترك موظفو هيئة التنظيم في الإجتماعات الأربعة التي جمعت أكثر من ١٨٠ خبيراً من ٤٠ دولة و١٤ منظمة إقليمية وعالمية لدراسة الأساليب والاتجاهات الحالية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد كان هذا الاجتماع الأول من نوعه في المنطقة إذ تضمنت الدراسات المنظمات غير الربحية، والتدفقات المالية المرتبطة بالإنتاج غير المشروع للمخدرات الأفغانية وتهريبها، وغسل الأموال من خلال نقل الأموال النقدية عن طريق الأشخاص ومخاطر غسل الأموال ومكامن الضعف المرتبطة بالذهب.

قامت هيئة التنظيم بعدد من زيارات تقييم المخاطر إلى الشركات لضمان التزام شركات مركز قطر للمال بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بالتزامن مع المراجعات المواضيعية التي تقيّم واجبات مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، بما في ذلك الإبلاغ السنوي ومسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال غير المقيمين.

تطوير قوانين مكافحة غسل الأموال

تعاونت هيئة تنظيم مركز قطر للمال مع الجهات التنظيمية الأخرى في قطر لوضع قوانين لمكافحة غسل الأموال ودعم نمو قطاعي إدارة الأصول والتأمين في الدولة. كما اتخذت هيئة التنظيم أول إجراءين تنفيذيين لها ضد شركتين إذ فرضت عليهما عقوبات مالية وسحبت منهما الترخيص.

التصدي لخطر عالمي

السياسات

مبادرات السياسات التنظيمية

في العام ٢٠١٣، ركّز قسم السياسات في هيئة التنظيم على تحديث إطار العمل الاحترازي التأميني الخاص بمركز قطر للمال ليتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وبالأخص على إطار عمل أنشطة التأمين القائمة في مركز قطر للمال وفي دولة قطر عامة. وتشمل الإنجازات الأساسية الأخرى تحسينات على إطار عمل الوظائف قيد الضبط.

قواعد أعمال التأمين للعام ٢٠٠٦

في العام ٢٠١١، أصدرت الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين مجموعة من المبادىء الرئيسية للإشراف على التأمين. وإلحاقاً لذلك، قامت هيئة التنظيم بمراجعة داخلية كاملة لإطار عمل التأمين في مركز قطر للمال، أدّت إلى تحسين القواعد التي تحكم النشاط التأميني في مركز قطر للمال بصورة تضمن تطبيق أنظمة تتوافق مع أفضل المعايير العالمية.

وفي العام ٢٠١٣، تركزت التغييرات على المعايير الاحترازية لشركات التأمين. وعلى أثر هذه التغييرات، باتت هيئة التنظيم واثقة من أن إطار العمل التنظيمي لشركات التأمين متوافق تماماً مع المعايير العالمية وأنها ستستمر في دعم توسع نشاط التأمين في مركز قطر للمال.

تم تعزيز القواعد الاحترازية في المجالات التالية:

- كفاية رأس المال: تطوير استجابة نموذج رأس المال المرتكز إلى المخاطر والخاص بالقواعد الاحترازية حول التأمين، إلى المخاطر من خلال وضع متطلبات المخاطر التشغيلية ومخاطر التركيز الخاصة بالتأمين، ومن خلال تنظيم وإعادة تقويم عناصر المخاطر الأخرى الخاصة بإطار عمل رأس المال الاحترازي.
- إدارة مخاطر الشركة: تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر من خلال إلزام الجهة الإدارية في شركة التأمين بالمبادرة إلى تقييم ذاتي سنوي للملاءة والمخاطر، واعتماد هذ االتقييم.
- التقييم: تعزيز القواعد والتوجيهات المتعلقة بالتقنيات الاكتوارية، والأساليب المستخدمة لتقييم الموجودات والتزامات التأمين.
- الاستثمارات: تحسين إدارة مخاطر الاستثمار من قبل شركات التأمين من خلال وضع متطلبات تتوافق مع الموجودات والخصوم، وحدود تركيز الاستثمار، ومعايير قبول الموجودات، ومن خلال إدخال مبدأ الشخص الحريص.
- مجموعات التأمين: توسيع الصلاحيات الرقابية لهيئة التنظيم المتعلقة بطلبات الحصول على معلومات إضافية من شركات التأمين التي تكون عضواً في مجموعة.

وبادرت هيئة التنظيم إلى طرح فترة من التشاورات العامة حول مسودة المقترحات، وأقامت عدة حوارات فعالة مع شركات مركز قطر للمال وغيرها من الجهات المعنية. وقد راعت القواعد النهائية الملاحظات والمقترحات التي نشرت بشكل منفصل في موجز التشاور العام في نوفمبر ٢٠١٣. وكان ذلك أول موجز عن نتائج التشاور العام يصدر عن هيئة التنظيم وهو يعكس التزامها المستمر باتخاذ السياسات الشفافة والمسؤولة.

تصبح القواعد الجديدة نافذة في ١ يناير ٢٠١٥، وتعمل هيئة التنظيم عن كثب مع شركات مركز قطر للمال خلال الفترة الانتقالية على معالجة أية مسائل قد تنشأ جرّاء تطبيق هذه القواعد.

تطوير إطار عمل المسيطرين

في العام ٢٠١٣، اقترحت هيئة التنظيم تغييرات على القواعد التي تحكم مركز المسيطرين في الشركات المصرح لها من مركز قطر للمال. وركزت التغييرات على النواحي السياسية الأساسية التالية:

- الموافقة على نسب محددة لحصص المسيطرين: تحديد نسبة معيّنة لحصص المسيطرين بالارتكاز إلى ملاءمة المساهم، وأهليته، وقدرته المالية.
- خطابات الطمأنة: هذه الخطابات من المتطلبات المطلوبة للسماح لمسيطر بارز بتجاوز حدود النسب المسموح بها ويؤكد فيها المسيطر قدرته على تقديم الدعم للشركة ورغبته في ذلك.
- متطلبات الإبلاغ، والأنظمة والضوابط المعززة.

لاقت هذه التغييرات قبولاً عاماً في أوساط القطاع خلال فترة التشاور العام، ودخلت القواعد الجديدة حيز التنفيذ في ١ فبراير ٢٠١٤.

مراجعة القواعد الاحترازية لقطاعي البنوك والاستثمار

ألقت الأزمة المالية العالمية بين العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ الضوء على عدد من مواطن الضعف في المعايير العالمية للقطاع المصرفي، وهي قيد المعالجة حالياً من قبل هيئات التنظيم والجهات المسؤولة عن وضع المعايير العالمية.

في العام ٢٠١٣، بدأت هيئة التنظيم بإجراء مراجعة شاملة لإطار العمل الاحترازي في مركز قطر للمال بهدف التوفيق بينه وبين التحسينات على الإشراف المرتكز على أفضل الممارسات، والمعايير الاحترازية للمؤسسات المالية الصادرة مؤخراً عن لجنة بازل للإشراف المصرفي. وفي الأخص، تقوم هيئة التنظيم بوضع إطار العمل الاحترازي للبنوك والشركات المتداولة بالتوافق مع كل من مبادىء بازل، والتغييرات الحديثة في إطار عمل اتفاقات بازل.

كما تراجع هيئة التنظيم إطار العمل الاحترازي لشركات إدارة الأصول وشركات الاستشارات الاستثمارية، وتغطي هذه المراجعات مجموعة واسعة من الأنشطة بما فيها إدارة الاستثمارات، وتقديم خدمات الأمانة، وتشغيل صناديق الاستثمار الجماعي، وغيرها من أعمال الوساطة الاستثمارية. تتضمن المراجعات متطلبات تتماشى على نحو أفضل مع المخاطر المرتبطة بنوع الأنشطة التي تزاولها هذه الشركات.

تعزيز تنظيم قطاع التأمين في قطر

بعد صدور قانون المصرف الجديد، بات المصرف مسؤولاً عن تنظيم شركات التأمين، وشركات إعادة التأمين، وغيرها من الأشخاص أو الكيانات التي تزاول الأنشطة المرتبطة بالتأمين (مثل شركات الوساطة التأمينية) في الدولة. وتقدم هيئة التنظيم الدعم والمساعدة إلى المصرف لتطوير الأنظمة الخاصة بهذا القطاع. ومن شأن هذا التعاون الوثيق أن يضمن أن تنظيم شركات التأمين المطبق في الدولة عامة وفي مركز قطر للمال متوافق، وخاصة في المجالات الأساسية مثل الترخيص، والمتطلبات الاحترازية، ومتطلبات سلوكيات السوق.

تشجيع أعلى المعايير المهنية في قطاع الخدمات المالية

انطلق «مشروع تدريب» في العام ٢٠١٣، تحت رعاية لجنة تطوير الأسواق المالية وبتوجيه من جهات الرقابة المالية في قطر، من خلال أكاديمية قطر للمال والأعمال. سيقدم «مشروع تدريب» إطار عمل يهدف إلى تعزيز وتشجيع المؤهلات المهنية للأشخاص الموظفين في قطاع الخدمات المالية. أما العنصر الأساسي للمشروع فهو برنامج تدريبي مصمم لرفع مستويات الكفاءة بشكل عام لدى الأشخاص العاملين في قطاع المصارف، والتأمين، وإدارة الأصول، وأسواق رأس المال.

العمل على محاربة التهديدات عبر الانترنت

اشتركت هيئة التنظيم مع مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وأهم المؤسسات المالية في القطاع المالي، في لجنة خبراء مخاطر المعلوماتية التي يترأسها مركز قطر الوطني لأمن المعلومات والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تنظم هذه اللجنة منتدى لتبادل المعلومات حول تهديدات الشبكة الالكترونية التي تواجهها الشركات العاملة في القطاع المالي في قطر.

قانون الامتثال الضريبي الامريكي (الفاتكا)

أقرّ الكونغرس الأميركي قانون الفاتكا في العام ٢٠١٠ وسيطبق هذا القانون عالمياً على مراحل عديدة تبدأ من ١ يناير ٢٠١٤. يهدف هذا القانون إلى مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين الذين يعيشون ويعملون خارج بلادهم. وعلى الرغم من أن الفاتكا هو قانون أمريكي، قد تكون لديه عواقب مهمة على بعض المؤسسات المالية القطرية.

قدمت هيئة التنظيم الدعم إلى الشركات العاملة في مركز قطر للمال من خلال المشاركة في رعاية ندوة الفاتكا في يناير ٢٠١٣ مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية للتأكيد على أهمية الالتزام بالقانون.

كانت ندوة الفاتكا أول منصة إقليمية حول هذا الموضوع فقد رحبت قطر بمتحدثين من وزارة المالية الأمريكية الذين ركزوا على متطلبات هذا القانون وتحدثوا عن القضايا الرئيسية للشركات والموظفين. حضر الندوة ممثلون عن العديد من المصارف المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، ووزارات المالية، وممثلين عن المؤسسات المالية من كافة أنحاء المنطقة.

كما دعمت هيئة التنظيم وزارة المالية والاقتصاد في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة حول الاتفاق الحكومي. ستكون هيئة مركز قطر للمال القناة التي تمرّ عبرها متطلبات الإبلاغ من قبل شركات مركز قطر للمال إلى وزارة المالية.

جهود متواصلة للحد من النشاط المالي غير المصرح به

عززت هيئة تنظيم مركز قطر للمال منهجيتها المرتكزة على المخاطر الخاصة بالإشراف المالي وإطار العمل الاحترازي الكلي. ومع إدراك وجود نظام تنظيمي مالي متعدد الأوجه في قطر، تستمر هيئة التنظيم في معالجة الثغرات التي تنشأ بين أطر العمل التنظيمية المختلفة، وتحد من النشاط المالي غير المصرح به الذي يسعى إلى استغلال هذه الثغرات.

التنفيذ

يعتبر التنفيذ الفعال والملائم عنصراً أساسياً للمحافظة على المعايير الرفيعة المطبقة في مركز قطر للمال وسمعته كمركز مالي قوي. وفي هذا الإطار، تتعاطى هيئة تنظيم مركز قطر للمال بجدية كبيرة مع المسؤوليات التنفيذية الموكلة إليها. وتلتزم بالمعالجة الفورية عندما تسير الأعمال بعكس المعايير المفروضة بموجب القواعد والأنظمة.

وقد نتج عن التدابير التنفيذية إجراءات تأديبية تعتبر سابقة بالنسبة إلى موظفي الامتثال الذين ينفذون مسؤولياتهم ضمن الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال، بالإضافة إلى وضع مقياس محدد لمعايير السلوك الواجبة في مركز قطر للمال.

وعندما يكون التنفيذ ضرورياً، تعتمد هيئة التنظيم مقاربة عادلة، وشفافة، ومتّسقة من أجل تقديم نتائج مناسبة ومتكافئة عند وقوع أي سوء في السلوك. وتظهر هذه الآليات في بيان السياسة التنفيذية الصادر في يناير ٢٠١٢.

المسائل التنفيذية الحالية

عام ٢٠١٣، دخلت عدة تحقيقات تنفيذية حيّز التنفيذ أو استمرّت بحق الشركات والأفراد. ووفقاً لسياسة هيئة التنظيم، لن نعلّق على هذه التحقيقات بينما هي قيد الإجراء، وسنعمّم النتائج عند إقفال الملفّات.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المسائل قيد التحقيق تبيّن مكامن الضعف الواضحة في أنظمة وضوابط الشركات، بالإضافة إلى عدم كفاية الإشراف على سلوك الموظفين، وكفاءتهم، ملاءمتهم.

وتشدد هذه المسائل على وجوب أن يبقى كبار الموظفين (وتحديداً موظفو الإمتثال) متنبهين للموظفين الذين يحاولون تجنب الضوابط الداخلية للشركة من أجل ارتكاب نشاط احتيال أو نشاط غير مصرح به. وفي بعض الحالات، يتمكن الأفراد من تجنب الضوابط الداخلية للشركة وخرق قواعد وأنظمة هيئة التنظيم من دون أن تضبط الشركة ذلك. ويظهر ذلك في الحالات التي يكون فيها المرتكب شخصاً من كبار الموظفين في الشركة بحيث يصعب تحدي سلطته.

حماية المستثمرين والمستهلكين من مستشاري الاستثمار غير المرخص لهم

عام ٢٠١٣، اتخذت هيئة التنظيم تدبيراً بحق عملية تعرف بـ "Portable Fund". فقد ادّعت الشركة على موقعها بأنها صندوق استثماري مصرح له من هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومرخص من مركز قطر للمال، وكان الإدعاءان باطلين.

وفضلاً عن ذلك، قدمت الشركة عوائد عالية وغير واقعية على الاستثمار. وأكدت التحقيقات أن الصندوق أظهر عدة مواصفات للبرنامج الهرمي. وعملت هيئة التنظيم عن قرب مع الجهات الأخرى في الدولة واتخذت خطوات فورية لإقفال موقع الشركة الالكتروني في قطر وإزالة الخطر الذي تشكله على مركز قطر للمال والمستهلكين.

تحرص هيئة التنظيم على تنفيذ المقاييس التنظيمية الخاصة بمركز قطر للمال من أجل المحافظة على سمعته وحماية المستثمرين والمستهلكين من أعمال مستشاري الاستثمار أو المستشارين الماليين غير المرخص لهم بالعمل. وتشجع هيئة التنظيم المستهلكين على تقديم المعلومات عن الشركات أو الأفراد الذين يزاولون أعمالهم أو يدعون مزاولة أعمالهم في مركز قطر للمال، من دون الموافقة أو التصريح الواجب لذلك.

إصدار قانون جديد للقطاع التنظيمي في قطر

صدر قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الجديد تمهيداً لبداية عهد جديد من التعاون والتآزر بين جهات تنظيم القطاع المالي في قطر. إن تطبيق هذا القانون كاملاً يشكل أساساً متيناً لتعزيز النمو المستدام والعالي الجودة للاقتصاد في قطر.

وضع أسس المستقبل

الخدمات المؤسسية

تساعد دائرة الخدمات المؤسسية هيئة التنظيم على تحقيق أهدافها الرقابية من خلال تقديم خدمات مؤسسية فعالة. ويشمل ذلك توظيف الأشخاص والموارد بالصورة الأنسب، والمحافظة على البنية التحتية والتكنولوجيا وتحسينهما، وتأمين الضوابط والإدارة المالية العاقلة، وحماية سمعة المؤسسة وتعزيزها.

عام ٢٠١٣، ركّزت دائرة الخدمات المؤسسية على تسيير وتسهيل هذه الخدمات المؤسسية من أجل وضع هيئة التنظيم في موقع أفضل لتلبية تحديات المستقبل. وتكمن الأولوية الأساسية في ضمان أن الأنظمة والعمليات تفي بأغراض مؤسسة بحجم هيئة التنظيم ونطاق عملها.

تعزيز العمليات من خلال الشراكات الإستراتيجية

خلال العام ٢٠١٣، أجرت دائرة الخدمات المؤسسية مراجعة مستمرة للأنظمة والعمليات من أجل تحديد الفرص الممكنة للتحسين. وتأتت النتيجة الأساسية عن هذه المراجعة في نقل مجموعة من الأنشطة في مجالات غير أساسية إلى شركاء خارجيين من أجل تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المتوفرة للمؤسسة.

من خلال الإلتزام بخدمات الشركات الخارجية المتخصصة في مجالها، لا توفر دائرة الخدمات المؤسسية التنفيذ الأفضل لهذه الخدمات فحسب، بل الأهم من ذلك أنها تهدف إلى ترويج ثقافة داخلية تمنح من خلالها الموظفين صلاحية استخدام خبراتهم والتركيز على إضافة قيمة إلى أنشطتهم الأساسية. وبالمقابل، تتركّز الجهود في متطلبات العمل الأساسية ويتم تعزيز الإبتكار للمساعدة في تقديم الدعم المؤسسي المطلوب لقيادة المؤسسة في المستقبل.

وتشمل بعض أمثلة الشراكات الإستراتيجية المنشأة حديثاً استخدام شريك توظيف خارجي لتحسين استراتيجيات التوظيف وإدارة توريد الكفاءات إلى هيئة التنظيم، وإسناد عملية تخزين وحفظ المستندات المهمة إلى شركة خارجية، وإسناد التخطيط لاستمرارية الأعمال إلى شركة متخصصة في هذه الخدمات، والعمل مع أفضل موردي أنظمة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات لتقديم خدمات تقنية معززة. وتسهّل هذه الشراكات العمل باتجاه تحقيق عدد من أهداف ركيزة الرأس المال البشري لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

تشجيع ثقافة الأداء

عمدت دائرة الخدمات المؤسسية إلى تحسين توفير الخدمات في هيئة التنظيم من خلال اعتماد عملية تحسين مستمرة تقودها البيانات، وتؤدي إلى القدرة على تحليل وتنظيم العمليات المنشأة من خلال تقديم مجموعة من أدوات القياس والمقاييس.

ويكمن أحد مجالات التركيز في تحسين إدارة العملية من خلال الإنتقال من المعالجة

المرتكزة على المعاملات اليدوية في قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية إلى نموذج المعالجة المرتكزة على الاستثناء الآلي (المعروف أيضاً بالمباشر). وقد نتج عن ذلك سياسات ونماذج مباشرة ومتكاملة تكوّن آلية بسيطة وسهلة الاستخدام.

وقد مكّن تحسين إدارة العمليات الدائرة من دعم هدفها بزيادة القيمة من خلال توفير الخبرات المتخصصة والامتياز في الخدمة. وتؤدي أتمتة العمليات الحالية إلى تسريع الوقت اللازم للمعالجة، الأمر الذي دعم نموذج شريك الأعمال المخصص لكل من دوائر هيئة التنظيم في أمور الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، حيث يتم تعيين أفراد متخصصين في كل من دوائر هيئة التنظيم من أجل تقديم الدعم المباشر والمشورة الاستراتيجية لها.

الإدارة المسبقة للمخاطر التنظيمية

اعتمدت هيئة التنظيم وطبقت منهجية جديدة في إدارة المخاطر المؤسسية، حيث تقوم مجموعة كبار المدراء التنفيذيين بمراجعة وتقييم المخاطر ووضع الردود المناسبة للحد من التعرض لهذه المخاطر والتقليل منها. وتشمل هذه الآلية التقارير الربع السنوية إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

توجيه البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات نحو المستقبل

حدّدت دائرة الخدمات المؤسسية فرص دمج أنظمة ومنصات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بهيئة التنظيم كاملة على بنية تحتية صلبة وموثوق بها ووضعت الأولويات اللازمة لذلك. وشهد العام ٢٠١٣ إعادة تصميم التقارير الإحترازية المصرفية والبدء بمشروع ضم عدد من قواعد البيانات في المؤسسة إلى مخزن بيانات واحد وآمن.

وقد منحت عملية إعادة تصميم التقارير الاحترازية المصرفية فرصة تحديث منصة تكنولوجيا المعلومات التي تقدّم من خلالها كل التقارير إلى هيئة التنظيم. فأنشئ نظام معلوماتي جديد لطرف ثالث في يناير ٢٠١٤ لدعم التقارير الجديدة. ويستخدم النظام الجديد برنامج XBRL (لغة تقارير الأعمال الموسّعة)، الذي يعتبر مقياساً للعمل وتبادل المعلومات المالية. وسيتم نقل كل تقارير هيئة التنظيم إلى برنامج XBRL على مدى العام ٢٠١٤.

يهدف مشروع مخزن المعلومات الذي من المتوقع اكماله عام ٢٠١٤ إلى استيعاب كل البيانات المتوفرة التي يتم جمعها من خلال عمل هيئة التنظيم في بيئة قوية تهدف إلى توفير الدخول بحسب الطلب إلى مجموعات الأفراد ضمن هيئة التنظيم. ويقدم مخزن البيانات الجديد مستوى غير مسبوق من أمن البيانات، والاتساق، والدقة. ويقدم هذا المشروع إمكانية تحليل النواحي المعقدة التي تمكن المؤسسة من العمل باستباقية، الأمر الذي سيدعم هدف هيئة التنظيم العام بتقديم أعلى المعايير التنظيمية الدولية.

أول خطة استراتيجية مشتركة لتنظيم القطاع المالي في قطر

يستعد كل من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال لوضع أول خطة استراتيجية مشتركة لكافة جهات تنظيم القطاع المالي في الدولة. وتشمل هذه الخطة الاستراتيجية، التي تعد مشروعاً بالغ الأهمية للقطاع المالي، المهمة، والرؤية، والقيم، والأهداف التي من شأنها أن تدعم منهجية منسقة لتعزيز القطاع المالي والنمو الاقتصادي المستقر والقوي.

البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
هيئة تنظيم مركز قطر للمال, الدوحة - دولة قطر

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال («هيئة التنظيم») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبيانات الأنشطة والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لتمكينه من إعداد البيانات المالية الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي عن هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بأخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة عن خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات بهدف الحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية.

تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر فإننا نأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد هيئة التنظيم للبيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الأوضاع القائمة وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة بالإضافة إلى تقييم للعرض العام للبيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي لهيئة التنظيم كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض التدقيق. إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال تمسك سجلات محاسبية منتظمة تتفق معها البيانات المالية. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لعام ٢٠٠٥ خلال السنة والتي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال هيئة التنظيم أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

KPMG LLC

كي بي إم جي ذ.م.م

التاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤
الدوحة
دولة قطر

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

ألف دولار أمريكي

	إيضاح	٢٠١٣	٢٠١٢
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
موجودات غير ملموسة	٥	٨٦٧	٣٤٦
أثاث ومعدات	٦	٤٧٧	٢٠٤
إجمالي الموجودات غير المتداولة		١,٣٤٤	٥٥٠
الموجودات المتداولة			
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً	٧	١,٢٥٩	١,٥٩١
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨	٣٨,٢٧٤	٣٦,١٦٧
إجمالي الموجودات المتداولة		٣٩,٥٣٣	٣٧,٧٥٨
إجمالي الموجودات		٤٠,٨٧٧	٣٨,٣٠٨
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
احتياطي عام	٢ و ٩	٢٨,٦٥١	٢٦,٦٥١
الفائض المالي المحتفظ به	٢ و ٩	٥,٠٣٤	٣,٧٣٥
إجمالي حقوق الملكية (صفحة ٥)		٣٣,٦٨٥	٣٠,٣٨٦
المطلوبات المتداولة			
دائنون ومبالغ مستحقة الدفع	١٠	٧,١٩٢	٧,٩٢٢
إجمالي المطلوبات المتداولة		٧,١٩٢	٧,٩٢٢
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		٤٠,٨٧٧	٣٨,٣٠٨

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ من قبل مجلس الإدارة.

مايكل ريان
الرئيس التنفيذي

أوتيلو ستورينو
الرئيس المالي ورئيس العمليات

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الأنشطة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

ألف دولار أمريكي

	إيضاح	٢٠١٣	٢٠١٢
الإيرادات			
إيرادات الرسوم		٢,٤٨٩	٢,٥٣٩
غرامات مالية		–	١٢٠
فائدة من ودائع		٦١٠	٧٢١
إيرادات أخرى		١٠	٢١
إجمالي الإيرادات		٣,١٠٩	٣,٤٠١
المصروفات			
الرواتب والتكاليف الأخرى ذات العلاقة		(٢٨,٨٠٧)	(٢٨,٥٧٦)
المصروفات العمومية والإدارية	١١	(٤,٨٨٤)	(٤,٣٢٨)
مصاريف مجلس الإدارة		(٨٩٧)	(٧٨٦)
إجمالي المصروفات		(٣٤,٥٨٨)	(٣٣,٦٩٠)
زيادة المصروفات على الإيرادات للسنة قبل الاعتمادات		(٣١,٤٧٩)	(٣٠,٢٨٩)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٤,٧٧٨	٣٣,٤٢٧
الفائض للسنة والدخل الشامل الآخر		**٣,٢٩٩**	**٣,١٣٨**

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

ألف دولار أمريكي

	الاحتياطي العام	الفائض المحتفظ به	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٢٢,٦٥١	٤,٥٩٧	٢٧,٢٤٨
الفائض للسنة والدخل الشامل الآخر	–	٣,١٣٨	٣,١٣٨
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	٤,٠٠٠	(٤,٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢٦,٦٥١	٣,٧٣٥	٣٠,٣٨٦
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٢٦,٦٥١	٣,٧٣٥	٣٠,٣٨٦
الفائض للسنة والدخل الشامل الآخر	–	٣,٢٩٩	٣,٢٩٩
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	٢,٠٠٠	(٢,٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**٢٨,٦٥١**	**٥,٠٣٤**	**٣٣,٦٨٥**

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

ألف دولار أمريكي

	إيضاحات	٢٠١٣	٢٠١٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
فائض المصروفات على الإيرادات للسنة		(٣١,٤٧٩)	(٣٠,٢٨٩)
تعديلات للبنود التالية:			
إطفاء موجودات غير ملموسة	٥	٢٣٤	٢٢١
إهلاك أثاث ومعدات	٦	١٨١	٢٦٨
شطب أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٦	–	٤٣
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها	٧.١	١٢	١١
(ربح)/خسارة من بيع أثاث ومعدات		(٤)	٤
فوائد من ودائع		(٦١٠)	(٧٢١)
خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٣١,٦٦٦)	(٣٠,٤٦٣)
التغيرات في رأس المال العامل			
المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً		٨٤	٤٦٥
الدائنون والمبالغ المستحقة الدفع		(٢٥٦)	٣١١
		(٣١,٨٣٨)	(٢٩,٦٨٧)
إيرادات فوائد مستلمة		٨٤٦	٦٢٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(٣٠,٩٩٢)**	(٢٩,٠٦٧)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
اقتناء موجودات غير ملموسة	٥	(٧٥٥)	(١٥٨)
شراء أثاث ومعدات	٦	(٤٥٦)	(٧٥)
المتحصل من بيع أثاث ومعدات		٦	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١,٢٠٥)**	(٢٣٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٣٤,٧٧٨	٣٣,٤٢٧
اعتمادات مالية من الحكومة (مستغلة)/مستلمة مقدما		(٤٧٤)	٨٧٩
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**٣٤,٣٠٤**	٣٤,٣٠٦
الزيادة في النقد وما في حكم النقد		٢,١٠٧	٥,٠٠٦
النقد وما في حكم النقد في بداية السنة		٣٦,١٦٧	٣١,١٦١
النقد وما في حكم النقد في نهاية السنة	٨	**٣٨,٢٧٤**	٣٦,١٦٧

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات متعددة الجنسيات لتأسيس شركات تزاول الأنشطة المصرفية العالمية والخدمات المالية وأنشطة التأمين والمراكز الرئيسية للشركات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يضمّ مركز قطر للمال أربع هيئات هي هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال. تعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم")، وهي جهة التنظيم المستقلة، أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص ب ٢٢٩٨٩ الدوحة في دولة قطر.

تتعلق هذه البيانات المالية فقط بأنشطة وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

٢ التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة، قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت ٣٤,٧٧٧,٧٨٧ دولار أمريكي (مقارنة بـ ٣٣,٤٢٦,٨٦٢ دولار أمريكي في سنة ٢٠١٢). وفقا للمادة رقم ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ فإن لهيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وقد تمت معاملة هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، تم تحويل مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٢٠١٢: ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام. إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

٣ أسس الإعداد

١/٣ بيان الالتزام
أعدت البيانات المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

٢/٣ أساس القياس
يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣/٣ العملة الوظيفية وعملة العرض
العملة الوظيفية لهيئة التنظيم هي الريال القطري. غير أنه تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي وهو عملة العرض لهيئة التنظيم.

تمت ترجمة الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بمعدل صرف يبلغ ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٤/٣ استخدام التقديرات والأحكام
إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ الصادرة عنها التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك .

وعلى وجه الخصوص، فإن المعلومات المتعلقة بالتقديرات غير الأكيدة والأحكام المفصلية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية، تم إدراجها أدناه:

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة
تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية المقدرة للأثاث والمعدات والموجودات غير الملموسة لديها بغرض احتساب الإهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد وضع اعتبار للاستخدام المتوقع للأصل أو البلى والتمزق الفعلي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة الباقية والأعمار الإنتاجية على نحو سنوي. تتم تسوية مصروف الإهلاك المستقبلي عندما

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

٣ أسس الإعداد (تابع)

٤/٣ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية مختلفة من التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الذمم المدينة
يتم إجراء تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الذمم المدينة عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة بصفة فردية يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. بالنسبة للمبالغ غير الهامة بصفة فردية ولكنها تجاوزت موعد استحقاقها يتم إجراء التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول الفترة الزمنية التي ظلت فيها متجاوزة لموعد استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية تتطابق مع تلك المستخدمة للسنة المالية السابقة، باستثناء ما تم شرحه في الإيضاح ٤/١٢.

١/٤ الموجودات غير الملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة البرمجيات المطورة داخليا. تتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير البرمجيات المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجديا من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية في إكمال تطويره والمقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الأصل بصورة منفصلة وكان من الممكن أن ينتج ذلك الأصل منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة.

يتم فقط إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة إلى وضع الأصل في حالة العمل للغرض المطلوب منه عند قياسه. تتضمن هذه التكاليف المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة وتلك الضرورية لخلق وإنتاج وإعداد الأصل بهدف القدرة على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات اعتبارا من التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاحا للاستخدام المطلوب. يتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في بيان الأنشطة.

تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك أصل غير ملموس يمكن الاعتراف به يتم تحميل مصروفات التطوير على بيان الأنشطة عند تكبدها.
يتم الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

٢/٤ الأثاث والمعدات

الاعتراف والقياس
يتم قياس بنود الأثاث والمعدات بالتكلفة ناقص الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل.
يتم تحديد مكاسب وخسائر استبعاد بنود الأثاث والمعدات بمقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم الاعتراف بها بالصافي في بيان الأنشطة.

التكاليف اللاحقة
تتم رسملة المصروفات التي يتم تكبدها في استبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. يتم الاعتراف بجميع المصروفات الأخرى كمصروف في بيان الأنشطة عند تكبدها.

الإهلاك
يتم احتساب الإهلاك على المبلغ القابل للإهلاك وهو تكلفة الموجودات أو المبلغ الآخر البديل للتكلفة ناقص قيمته الباقية. يتم الاعتراف بالإهلاك في بيان الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات حيث أن ذلك يعكس على نحو قريب النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل.
الأعمار الإنتاجية المقدرة للأثاث والمعدات للفترة الحالية وفترات المقارنة كما يلي:

الأثاث والتركيبات	٣ سنوات
المعدات المكتبية	٣ سنوات
التحسينات على العقار المستأجر	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	٣ سنوات

تتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات سنويا من قبل الإدارة.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ
تقاس تكلفة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ناقص خسارة الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة بشكل مباشر إلى وضع الموجودات في حالة العمل المنشود منه وتكلفة تفكيك وإزالة أية بنود وترميم الموقع الذي كانت فيه. يتم تحويل الأثاث والمعدات في طور الإنشاء إلى فئة الأثاث والمعدات المتعلقة بها عند اكتمالها. يعتبر الأثاث والمعدات مكتملة عندما تكون جاهزة للاستخدام المنشود منها.

انخفاض القيمة
تتم مراجعة القيم الدفترية للأثاث والمعدات لتحديد الانخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية. في حال وجود أي مؤشر من هذا النوع وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى القيمة القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على أتعاب وذمم مدينة أخرى وأرصدة نقدية ولدى البنوك (ويشار إليها مجتمعة بالموجودات المالية المصنفة كـ «قروض وذمم») ودائنين ومبالغ مستحقة الدفع (ويشار إليها بالمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة).

الموجودات المالية المصنفة على أنها قروض وذمم مدينة (الاعتراف المبدئي والقياس)
وهي تمثل موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد غير مدرجة في سوق نشطة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف مبدئياً بالقروض والذمم المدينة في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف تنسب بصورة مباشرة إلى المعاملة. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس هذه الموجودات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصا أية خسائر انخفاض في القيمة.

الأتعاب والذمم المدينة الأخرى
يتم إثبات الأتعاب المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلية بالصافي من مخصصات المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للتحصيل. يتم إجراء تقدير للمبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. يتم شطب الديون الرديئة عندما لا يكون هناك احتمال باستردادها.

النقد وما يعادله
يشتمل النقد وما يعادله على أرصدة نقدية وودائع لدى البنوك لغرض الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ معروفة من النقد وعرضة لمخاطر غير هامة للتغيرات في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية
يجري تقييم الموجودات المالية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة في حال أشار الدليل الموضوعي إلى وقوع حادثة خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالموجودات وأنه لذلك الحدث أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوق بها. قد يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية التقصير أو التأخير من جانب المقترض وإعادة هيكلة مبلغ مستحق الدفع بموجب بنود لن يتم النظر فيها بخلاف ذلك، والمؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيدخل في مرحلة إفلاس أو التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعال الأصلي للموجودات. يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الأنشطة. عندما يتسبب حدث لاحق في إنقاص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم رد النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الأنشطة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية
تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بأية موجودات مالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات أو عندما تقوم بتحويل الحقوق باستلام التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بالموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والعوائد الهامة الخاصة بملكية الموجودات المالية. يتم الاعتراف بأية فائدة تنشأ أو يتم الاحتفاظ بها في الموجودات المالية المحولة كموجودات أو مطلوبات مالية منفصلة.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة (الاعتراف المبدئي والقياس)
تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣/٤ الأدوات المالية غير المشتقة (تابع)

المالية في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف بهذه المطلوبات مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافا إليها أية تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة عن المبالغ التي ينبغي دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات المستلمة، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أو لم تصدر. في أعقاب الاعتراف المبدئي يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنجز التزاماتها التعاقدية أو تلغيها أو تنتهي منها.

المقاصة
يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط وحصرا عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب في إما السداد على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد الالتزام في نفس الوقت.

٤/٤ المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو استدلالي) ناشئ من حدث سابق، وتكون تكاليف تسوية الالتزام تحتمل أن يطلب تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات ويمكن قياسها بصورة موثوقة .

٥/٤ تكاليف منافع التقاعد
تبعا لقرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٢ (القانون) لكافة الموظفين القطريين في هيئة التنظيم، فقد قامت الهيئة بالدخول في صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

يجب على كافة الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ وهيئة التنظيم بنسبة ١٠٪ من إيراد الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتم الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الأنشطة.

٦/٤ إيرادات الرسوم
الإيرادات الناتجة عن معالجة الطلبات هي غير قابلة للاسترداد، وعليه يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها. يتم الاعتراف برسوم الترخيص السنوية كإيرادات بطريقة القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

٧/٤ العقوبات المالية
تتمتع هيئة التنظيم، بموجب لوائح الخدمات المالية، بالسلطة في فرض غرامات مالية عندما تعتقد بأن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد قام بخرق اشتراط معين وارد في البند الأول من المادة ٨٤ من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم إتباعها عند تحديد مبلغ أية غرامة مالية ينبغي فرضها فيما يتعلق بمثل هذه الخروقات، مبينة في سياسة الخدمات المالية لهيئة التنظيم ٢٠٠٩ (العقوبات المالية والتأنيب العلني). يتم احتساب الغرامات المالية على أساس الاستحقاق في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم إظهار الدخل في بيان الأنشطة.

٨/٤ إيراد الفوائد
يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

٩/٤ الاعتمادات المالية من الحكومة
يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات ويتم الاعتراف بها في بيان الأنشطة على مدى الفترة الضرورية لتطابقها مع التكاليف التي تنوي تعويضها. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدمة من الحكومة على أنه مساعدة مستلمة مقدما تحت بند دائنون ومبالغ مستحقة ويتم تدويرها إلى السنة التالية.

١٠/٤ العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأعمال هيئة التنظيم بسعر صرف العملة السائد في تاريخ المعاملة. وتحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن بيان الأنشطة.

١١/٤ الإيجارات التشغيلية
يتم الاعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي في الربح أو الخسارة على مبدأ القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

١٢/٤ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣

معيار المحاسبة الدولي رقم ١ (تعديل) – عرض بنود الدخل الشامل الآخر
تشترط التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) قيام الكيان بعرض بنود الدخل الشامل الآخر التي يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في المستقبل في حالة تحقق شروط معينة وذلك بشكل منفصل عن تلك التي لا يمكن أبدا إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة.

لم يكن لهذا التعديل أي أثر على البيانات المالية لهيئة التنظيم.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ – قياس القيمة العادلة
يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ مصدرا وحيدا للإرشاد حول كيفية قياس القيمة العادلة. ويستبدل إرشاد قياس القيمة العادلة المنتشر حاليا ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. وهو يوحد تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم استلامه لبيع موجود أو دفعه لتحويل مطلوب في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويحل المعيار محل متطلبات الإفصاح ويوسع هذه المتطلبات حول قياسات القيمة العادلة في المعايير الدولية الأخرى للتقارير المالية متضمنة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧.

وفقا للنصوص التعاقدية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ قامت هيئة التنظيم بتطبيق توجيه قياس القيمة العادلة الجديد بصورة مستقبلية ولم تقم بتقديم أية معلومات مقارنة للإفصاحات الجديدة. برغم ما ذكر أعلاه، ليس للتغيير أثر هام على قياسات أصول والتزامات هيئة التنظيم.

تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (٢٠١١)
تضمنت التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في العام ٢٠١١ عدداً من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولية غير ملحّة وإنما ضرورية. تشمل "التحسينات على المعايير الدولية للمحاسبة المالية" تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض، والإعتراف، والقياس، بالإضافة إلى التعديلات على المصطلحات أو في الصياغة والمتعلقة بمجموعة من المعايير الدولية للتقارير المالية الفردية. ليس هناك أي تغييرات ملحوظة على السياسات المحاسبية الحالية لهيئة التنظيم نتيجة لهذه التعديلات.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة والتي لم يسري مفعولها بعد
أصبح عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات الجديدة ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٤ ولم يتم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية. ترد أدناه المعايير ذات الصلة بالشركة. لا تخطط الشركة لتبني هذه المعايير في وقت مبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٩- "الأدوات المالية"
تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في نوفمبر ٢٠٠٩ وتم تعديله في أكتوبر ٢٠١٠ ونوفمبر ٢٠١٣، وهو يستبدل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط.

لم يحدد التاريخ الفعلي الإلزامي لسريان مفعول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ولكن سيتم تحديده عند الانتهاء من المراحل القائمة. وبرغم ذلك، فإن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ مسموح به، وليس من المتوقع أن يكون لتبني هذا المعيار أثرا هاما على هيئة التنظيم.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ – «انخفاض قيمة الموجودات»

الموجودات المالية
يتم تقييم الأصل المالي في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمته. يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة إذا أشار دليل موضوعي إلى أن لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل. يتم الاعتراف بكافة خسائر انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة.

الموجودات غير المالية
تتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات غير المالية للشركة في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على الانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من الأصل ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في أي وقت تتجاوز فيه القيمة الدفترية للقيمة القابلة للاسترداد.

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٥ الموجودات غير الملموسة

ألف دولار أمريكي

	تكاليف تطوير برمجيات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٦٤٧	–	٦٤٧
إضافات	٩٧	٦١	١٥٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٧٤٤	٦١	٨٠٥
إضافات	٦٢	٦٩٣	٧٥٥
تحويل داخل/(خارج)	٦١	(٦١)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**٨٦٧**	**٦٩٣**	**١,٥٦٠**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٢٣٨	–	٢٣٨
إطفاء للسنة	٢٢١	–	٢٢١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٤٥٩	–	٤٥٩
إطفاء للسنة	٢٣٤	–	٢٣٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**٦٩٣**	**–**	**٦٩٣**
صافي القيمة الدفترية			
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٤	٦٩٣	٨٦٧
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	**٢٨٥**	**٦١**	**٣٤٦**

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٦ الأثاث والمعدات

ألف دولار أمريكي

	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	تحسينات للعقار المستأجر	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٨٥٧	١,٨٤٨	٨٦٢	٢٧	٧٢	٣,٦٦٦
إضافات	٥	٦٨	–	–	٢	٧٥
تحويلات	–	١٢	–	–	(١٢)	–
استبعادات/مشطوبات	–	(٥)		–	(٤٣)	(٤٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٦٢	١,٩٢٣	٨٦٢	٢٧	١٩	٣,٦٩٣
إضافات	٢٠	٢٥٥	٢٢	–	١٥٩	٤٥٦
تحويلات	–	١٩	–	–	(١٩)	–
استبعادات/مشطوبات	(٩٧)	(٢١٤)	–	(٢٧)	–	(٣٣٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**٧٨٥**	**١,٩٨٣**	**٨٨٤**	**–**	**١٥٩**	**٣,٨١١**
الإهلاك المتراكم						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٢	٨٣٢	١,٥١٧	٨٤٦	٢٧	–	٣,٢٢٢
الإهلاك للسنة	١٣	٢٣٨	١٦	–	–	٢٦٧
رد من الاستبعادات	–	(١)	–	–	–	(١)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٨٤٥	١,٧٥٤	٨٦٢	٢٧	–	٣,٤٨٨
الإهلاك للسنة	١٥	١٦٤	٢	–	–	١٨١
رد من الاستبعادات	(٩٥)	(٢١٣)	–	(٢٧)	–	(٣٣٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	**٧٦٥**	**١,٧٠٥**	**٨٦٤**	**–**	**–**	**٣,٣٣٤**
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢٠	٢٧٨	٢٠		١٥٩	٤٧٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	**١٧**	**١٦٩**	**–**	**–**	**١٩**	**٢٠٤**

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٧ المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً

	ألف دولار أمريكي	
	٢٠١٣	٢٠١٢
رسوم مستحقة	٢٧	٢٩
مصاريف مدفوعة مقدماً	٩٩٤	١,٠٨٨
فائدة مدينة	٨٦	٣٢٢
مدينون آخرون	١٦٩	١٦٨
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها (إيضاح ٧٧)	(١٧)	(١٦)
	١,٢٥٩	١,٥٩١

٧٧ انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها

	٢٠١٣	٢٠١٢
الرصيد الافتتاحي	١٦	٥
مخصص مكون خلال السنة	١٢	١١
مبلغ مشطوب خلال السنة	(١١)	–
الرصيد الختامي	**١٧**	١٦

إن تحليل أعمار الأتعاب والفائدة والذمم المدينة الأخرى هي كالتالي:

	٢٠١٣	٢٠١٢
لم تتجاوز تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	٢٦٥	٥٠٣
منخفضة القيمة بشكل فردي	١٧	١٦
	٢٨٢	٥١٩

بناء على الخبرة السابقة لهيئة التنظيم، يتوقع أن يتم الاسترداد بالكامل للموجودات المالية غير المنخفضة القيمة. لا تقوم هيئة التنظيم عادة بطلب أية ضمانات مقابل الذمم المدينة ولذلك فإن الغالبية العظمى من الذمم المدينة هي غير مضمونة.

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٨ النقد والأرصدة البنكية

	ألف دولار أمريكي	
	٢٠١٣	٢٠١٢
نقد في الصندوق	١	١
الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك*	٣٨,٢٧٣	٣٦,١٦٦
	٣٨,٢٧٤	٣٦,١٦٧

تمثل هذه الودائع ودائع لدى البنوك يتم الاحتفاظ بها لتلبية الالتزامات النقدية قصيرة الأجل، بمعدلات فائدة لغاية ١.٦٪ (٢٠١٢: ٥.٢٪).

٩ حقوق الملكية

الاحتياطي العام

تم في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تحويل مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (المبلغ المحول في سنة ٢٠١٢ : ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) من الفائض المحتفظ به من السنة السابقة إلى حساب الاحتياطي العام. إن تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام يتطلب موافقة مجلس الإدارة.

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ قرر مجلس الإدارة الاحتفاظ بالمبلغ الفائض من الاعتمادات الحكومية على الفائض من المصروفات على الإيرادات للسنة. يمكن استخدام هذا الفائض في أي نشاط من أنشطة هيئة التنظيم.

١٠ دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

	٢٠١٣	٢٠١٢
مصاريف مستحقة الدفع	٤,١٦٥	٤,٦٤٦
مساعدة حكومية مستلمة مقدما	٤٠٥	٨٧٩
دائنون تجاريون	٤٩٠	٢٤٨
مكافآت الموظفين السنوية	–	٧٥
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة (إيضاح ١٣)	٣٢	١٠
مبالغ مستلمة من العملاء مقدما	١,٨٤٦	١,٨٠١
مبالغ مستردة	٢٣٦	٢٥١
حسابات دائنة أخرى	١٨	١٢
	٧,١٩٢	٧,٩٢٢

تمثل المبالغ المستردة تكاليف تحقيقات تم استردادها من كيانات مسجلة وستتم مقاصتها في مقابل مصروفات التحقيقات المستقبلية.

١١ مصروفات عمومية وإدارية

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٣	٢٠١٢
إيجار	١,٦١٨	١,٥٤٦
أتعاب استشارية ومهنية	١,١٢٨	٦٤٤
إهلاك (إيضاح ٦)	١٨١	٢٦٨
إطفاء تكاليف برمجيات (إيضاح ٥)	٢٣٤	٢٢١
مصروفات متعلقة بوسائل الإعلام	–	٤٦
مصروفات أخرى	١,٧٢٣	١,٦٠٣
	٤,٨٨٤	٤,٣٢٨

١٢ الالتزامات

النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها والتي لم يتم تكبدها:	٢٠١٣	٢٠١٢
تطوير برمجيات	٥٢٧	–

الحد الأدنى للإيجار مستحق الدفع بموجب التزامات غير قابلة للإلغاء

	٢٠١٣	٢٠١٢
خلال سنة واحدة	١,٦٦٢	١,٥٦١
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	١,٠٨٢	٢,٤٤٤
التزامات أخرى		
خلال سنة واحدة	٢٦٧	٤٤
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٥	–

١٣ معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة الأجهزة الأخرى التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

١٣ مستحقات لأطراف ذات العلاقة

ألف دولار أمريكي

الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة على النحو التالي:	٢٠١٣	٢٠١٢
هيئة مركز قطر للمال	٣٢	١٠

٢٠١٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تم إجراء المعاملات الهامة التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	٢٠١٣	٢٠١٢
اعتمادات مالية من الحكومة	٣٤,٣٠٤	٣٤,٣٠٦
خدمات من هيئة مركز قطر للمال	١,٤٦٣	١,٤٠٠
خدمات ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	١	١٥

المعاملات مع كبار موظفي بالإدارة

يتضمن كبار موظفي الإدارة أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والأعضاء المنتدبين والرئيس التشغيلي تتضمن المكافآت المدفوعة لكبار موظفي الإدارة المصروفات التالية:

	٢٠١٣	٢٠١٢
مكافآت قصيرة الأجل	٤,٤٠٨	٤,٣٤٤

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١٤ إدارة المخاطر المالية

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى المخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يقدم هذا الإيضاح المعلومات عن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه والغايات والسياسات وإجراءات هيئة التنظيم في قياس وإدارة المخاطر . تم إدراج إيضاحات كمية إضافية خلال ضمن هذه البيانات المالية.

إطار عمل إدارة المخاطر
تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بهيئة تنظيم مركز قطر للمال والإشراف عليه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

١/١٤ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وهي تنشأ أساسا من الأتعاب المدينة والذمم المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. كان أقصى حد للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير كما يلي:

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٣	٢٠١٢
أتعاب مدينة – بالصافي من الانخفاض في القيمة	١٠	١٣
أرصدة لدى البنوك	٣٨,٢٧٣	٣٦,١٦٦
فائدة مدينة	٨٦	٣٢٢
ذمم مدينة أخرى	١٦٩	١٦٨
	٣٨,٥٣٨	٣٦,٦٦٩

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة إذ أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال تتعامل فقط مع بنوك ذات سمعة جيدة جدا داخل وخارج قطر.

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

٢/١٤ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزامات الدفع عليها المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحد هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لديها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الخدمة.

يلخص الجدول أدناه ملمح الاستحقاق للمطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استنادا إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠١٣	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	سنة واحدة أو أقل
دائنين	٣,٠٢٧	(٣,٠٢٧)	(٣,٠٢٧)
المجموع	**٣,٠٢٧**	**(٣,٠٢٧)**	**(٣,٠٢٧)**

إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠١٢	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	سنة واحدة أو أقل
دائنين	٣,٠٢٧	(٣,٠٢٧)	(٣,٠٢٧)
المجموع	٣,٠٢٧	(٣,٠٢٧)	(٣,٠٢٧)

٣/١٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتمثلة في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم إلى التأثير على فائض هيئة التنظيم أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية.

مخاطر العملات الأجنبية
مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم القيام بالنشاط الرئيسي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال بالدولار الأمريكي والريال القطري. وبما أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، تعتبر مخاطر العملات الأجنبية في أدنى حدودها.

مخاطر معدلات الفائدة
تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر معدلات الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع البنكية). لا يتأثر بيان الأنشطة وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بموجودات مالية ومطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر سعر السهم
مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم المفردة. لا

ملاحظات التدفقات النقدية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

١٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣/١٤ مخاطر السوق (تابع)

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر سعر السهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

٤/١٤ تحديد القيم العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع موجود أو دفعه لسداد مطلوب في معاملة تجارية تظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ليس لدى هيئة التنظيم أي موجودات أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. إضافة إلى أن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات هيئة التنظيم تقوم الإدارة هي المقارب المعقول لقيمها العادلة. وبالتالي لم يتم عرض إفصاح بخصوص القيم العادلة وتدرج القيمة العادلة في هذه البيانات المالية.

١٥ أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في البيانات المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكور أثر جوهري على صافي الموجودات أو صافي ربح السنة الماضية.

الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

جدول الشركات المصرح لها

الجدول أ – الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
المؤسسات المصرفية				
١	٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	٥/١٢/٢٠٠٥	شركة محدودة المسؤولية
٢	٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	١/٣/٢٠٠٦	شركة محدودة المسؤولية
٣	٢٧	Bank Audi LLC	٢٧/١٢/٢٠٠٦	شركة محدودة المسؤولية
٤	٤٥	Al Rayan Investment LLC	٣/٤/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٥	٤٨	QINVEST LLC	٣٠/٤/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٦	٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	٧/٤/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٧	٩١	Qatar First Bank LLC	٤/٩/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٨	١٨	Barclays Bank PLC	١٠/٩/٢٠٠٦	فرع
٩	١٩	Morgan Stanley & Co International PLC	١٢/٩/٢٠٠٦	فرع
١٠	٢٦	Emirates NBD PJSC	١٢/١٢/٢٠٠٦	فرع
١١	٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	٢٨/١٢/٢٠٠٦	فرع
١٢	٤١	ICICI Bank Limited	٢١/٣/٢٠٠٧	فرع
١٣	٤٣	Citibank, N.A.	٣١/٣/٢٠٠٧	فرع
١٤	٤٦	The Royal Bank of Scotland PLC	٤/٤/٢٠٠٧	فرع
١٥	٥٢	BMI Bank B.S.C.(c)	٢٨/٦/٢٠٠٧	فرع
١٦	٥٣	Goldman Sachs International	٩/٧/٢٠٠٧	فرع
١٧	٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Limited	٣١/٧/٢٠٠٧	فرع
١٨	٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٨/٣/٢٠٠٨	فرع
١٩	٧٥	Union National Bank	٨/٣/٢٠٠٨	فرع
٢٠	٨١	Samba Financial Group	٢٥/٥/٢٠٠٨	فرع
٢١	٨٤	Coutts & Co	١٩/٦/٢٠٠٨	فرع
٢٢	٨٧	UBS AG	٢٣/٧/٢٠٠٨	فرع

جدول الشركات المصرح لها

الجدول أ – الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٢٣	٩٨	First Gulf Bank – QFC Branch	٢٤/١/٢٠٠٨	فرع
٢٤	١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd.	١٥/١/٢٠٠٩	فرع
٢٥	١٠٦	Nomura International plc, QFC Branch	٢٨/٥/٢٠٠٩	فرع
٢٦	١٢٨	JPMorgan Chase Bank, N.A.- QFC Branch	٥/١/٢٠١١	فرع
٢٧	١٣٧	State Bank of India – QFC Branch	٧/٤/٢٠١١	فرع
٢٨	١٤٣	Abu Dhabi Islamic Bank – QFC Branch	٣١/٧/٢٠١١	فرع
٢٩	١٧٨	Kuwait Turkish Participation Bank Inc. QFC Branch	١٥/٩/٢٠١٣	فرع

شركات التأمين، وإعادة التأمين، والوساطة التأمينية

١	٣٤	QIC International LLC	١٢/٢/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٢	٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	١٦/٧/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٣	٥٧	NascoKaraoglan Qatar LLC	٨/٨/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٤	٨٥	Marsh Qatar LLC	٣٠/٦/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٥	٨٦	Aon Qatar LLC	٢٢/٧/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٦	١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	٢٨/٧/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية
٧	١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	٢٠/١/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية
٨	١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	٢١/١/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية
٩	١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	٢١/١/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية

الجدول أ – الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
١٠	١١٧	Q-Re LLC	٦/١٢/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية
١١	١٤١	Q Life and Medical Insurance Company LLC	٣٠/٦/٢٠١١	شركة محدودة المسؤولية
١٢	١٤٢	Daman Health Insurance Qatar LLC	٢٧/٥/٢٠١٢	شركة محدودة المسؤولية
١٣	٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC	١٩/١/٢٠٠٦	فرع
١٤	٣٥	AIG MEA Limited	١٨/٢/٢٠٠٧	فرع
١٥	٣٦	American Life Insurance Company (“ALICO”)	٢٦/٢/٢٠٠٧	فرع
١٦	٦٧	Zurich International Life Limited	٨/١/٢٠٠٧	فرع
١٧	٩٣	MARSH BROKERS LIMITED	١٤/٩/٢٠٠٨	فرع
١٨	٩٩	Nexus Financial Services WLL	٣٠/١/٢٠٠٨	فرع
١٩	١٠١	Mitsui Sumitomo Insurance Company (Europe) Ltd.	١٧/١٢/٢٠٠٨	فرع
٢٠	١١٠	MedGulf Allianz Takaful – QFC Branch	٩/٨/٢٠٠٩	فرع
٢١	١١٢	T’azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch	١٧/٩/٢٠٠٩	فرع
٢٢	١٣١	Takaful International Company – QFC Branch	١٥/٢/٢٠١١	فرع
٢٣	١٤٧	Bahrain National Insurance Company BSC (C) QFC Branch	١٠/١/٢٠١١	فرع
٢٤	١٦٣	Allianz Worldwide Care Limited	١٣/٨/٢٠١٢	فرع
٢٥	١٦٦	Zurich Insurance Company	٨/١/٢٠١٢	فرع
٢٦	١٦٢	Lifecare International (Qatar) LLC	٩/١/٢٠١٣	شركة محدودة المسؤولية

جدول الشركات المصرح لها

الجدول أ – الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
شركات إدارة الأصول وشركات الاستثمار				
١	٨	AXA Investment Managers LLC	٢٣/٤/٢٠٠٦	شركة محدودة المسؤولية
٢	١٢	QREIC Sukuk LLC	١٠/٧/٢٠٠٦	شركة محدودة المسؤولية
٣	٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	٢٨/٢/٢٠٠٦	شركة محدودة المسؤولية
٤	٦٩	EFG-Hermes Qatar LLC	١٣/١٢/٢٠٠٧	شركة محدودة المسؤولية
٥	٧٢	Bank Sarasin-Alpen (Qatar) LLC	١٧/٢/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٦	٩٦	QNB Capital LLC	٢٨/٩/٢٠٠٨	شركة محدودة المسؤولية
٧	١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	١٨/١/٢٠٠٩	شركة محدودة المسؤولية
٨	١٢٩	Concordia Capital LLC	١٣/١/٢٠١١	شركة محدودة المسؤولية
٩	١٤٥	Amwal LLC	١٤/٩/٢٠١١	شركة محدودة المسؤولية
١٠	١٧٣	Aventicum Capital Management (Qatar) LLC	٢٣/٦/٢٠١٣	شركة محدودة المسؤولية

الجدول ب – الشركات المرخصة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – غير المصرّح لها
الشركات غير المنظمة				
١	٤	Qatar Holding LLC	٤/٤/٢٠٠٦	الأعمال التجارية للشركات القابضة
٢	٦	Arab Law Bureau LLP	٢٠/٣/٢٠٠٦	خدمات مهنيّة (قانونية)
٣	١٣	PricewaterhouseCoopers – Qatar LLC	٢٧/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٤	١٤	Eversheds LLP	٢٤/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنيّة (قانونية)
٥	١٥	Eversheds Legal Services (Qatar) LLC	٢٤/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنيّة (قانونية)
٦	١٧	Bell Pottinger Communications Limited	٣١/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٧	٢٠	Talent Partners in the Gulf Limited	٣٠/١٠/٢٠٠٦	خدمات مهنية
٨	٢٣	International Legal Consultants LLC	١٣/١١/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية، شركات، إدارة الصناديق الاستثمارية)
٩	٢٩	Clyde & Co LLP	٢٧/١٢/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
١٠	٣٠	International Mercantile Exchange Holdings LLC	٢٧/١٢/٢٠٠٦	الأعمال التجارية الخاصّة بالشركات القابضة
١١	٣٣	Badri and Salim El Meouchi, LLP	٢٨/١٢/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
١٢	٣٧	Qtel International Investments LLC	١٣/٢٠٠٧	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
١٣	٣٨	Sayel M. Daher Law Offices LLC	١١/٣/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
١٤	٣٩	SKCA Morison Chartered Accountants LLC	١٨/٣/٢٠٠٧	خدمات مهنية (تدقيق، محاسبة، استشارات)
١٥	٤٧	WongPartnership LLP	٢٢/٤/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
١٦	٥٠	Accenture Middle East BV	٢٠/٥/٢٠٠٧	خدمات مهنية (استشارات، تلزيم العمليات التجارية)
١٧	٥١	KPMG LLC	٢٤/٥/٢٠٠٧	خدمات مهنية)تدقيق، ضرائب، استشارات(
١٨	٥٦	GlobeMed Qatar LLC	٨/٨/٢٠٠٧	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث(

جدول الشركات المصرح لها

الجدول ب – الشركات المرخصة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسوح بها – غير المصرّح لها
١٩	٥٨	Rödl Consulting Middle East LLC	٩/٨/٢٠٠٧	خدمات مهنية)استشارات(
٢٠	٦٠	Qtel Group LLC	٢٨/٨/٢٠٠٧	مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزينة
٢١	٦٤	SNR Denton & Co	٩/١/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
٢٢	٦٨	Haggie Hepburn Qatar LLC	٥/١٢/٢٠٠٧	خدمات مهنية (علاقات عامة)
٢٣	٧٤	McNair Chambers LLC	٨/٣/٢٠٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٤	٧٦	Reed Personnel Services Qatar LLC	٢٠٠٨/٣/١٣	خدمات مهنية (توظيف(
٢٥	٧٧	DLA Piper Middle East LLP	٢٠٠٨/٣/٣١	خدمات مهنية (قانونية)
٢٦	٨٠	Cunningham Lindsey Qatar LLC	٢٠٠٨/٥/١٩	خدمات مهنية)تعديل الخسارة(
٢٧	٨٣	Allied Advisors LLC	٢٠٠٨/٧/١٨	خدمات مهنية)استشارات(
٢٨	٨٩	Latham & Watkins LLP	٢٠٠٨/٧/١٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٩	٩٢	Al Tamimi & Company International Ltd.	٢٠٠٨/٩/١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٣٠	٩٤	McKinsey & Company, Inc. Qatar	٢٠٠٨/٩/١٨	خدمات مهنية (استشارات ادارية)
٣١	٩٥	Citigate Dewe Rogerson Limited	٢٠٠٨/٩/٢٣	خدمات مهنية (علاقات عامة(
٣٢	٩٧	Qatar Insurance Services LLC	٢٠٠٨/١١/٢٤	خدمات مهنية (استشارات)
٣٣	١٠٤	Moore Stephens Services (Qatar) LLC	٢٠٠٩/٤/٥	خدمات مهنية (محاسبة)
٣٤	١٠٥	Bloomberg L.P. – QFC Branch	٢٠٠٩/٤/٣٠	خدمات مهنية (وسائط متعددة)
٣٥	١٠٧	QInvest Partners LLC	١٤/٦/٢٠٠٩	تشغيل وإدارة الصناديق الاستثمانية والترتيبات المماثلة
٣٦	١٠٨	White & Case LLP	٩/٧/٢٠٠٩	خدمات مهنية (قانونية(

الجدول ب – الشركات المرخصة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسوح بها – غير المصرّح لها
٣٧	١١٨	NYSE Qatar LLC	٤/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (استشارات)
٣٨	١١٩	Booz & Company (Qatar) LLC	٧/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (استشارات)
٣٩	١٢٠	Allen &Overy LLP – QFC Branch	٩/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (قانونية(
٤٠	١٢٣	Thomson Reuters (Markets) Middle East Limited, QFC Branch	٢١/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (وسائط متعددة)
٤١	١٢٤	Qatar Finance and Business Academy LLC	٤/١/٢٠١٠	تثقيف مهني
٤٢	١٢٥	Michael Page International (UAE) Limited, QFC Branch	٢٨/١/٢٠١٠	خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف)
٤٣	١٢٦	QInvest Capital LP	٢٣/١٢/٢٠١٠	تشغيل وإدارة الصناديق والترتيبات المماثلة
٤٤	١٢٧	QGOLD LLC	٥/١/٢٠١١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٤٥	١٣٠	SThree Qatar LLC	٢٤/١/٢٠١١	خدمات مهنية (خدمات استشارية وتوظيف)
٤٦	١٣٢	Clifford Chance Middle East LLP (QFC Branch)	٢١/٢/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(
٤٧	١٣٣	Qatar Asset Management Company LLC	٢٨/٢/٢٠١١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٤٨	١٣٦	Lalive in Qatar LLC	٢٨/٣/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(
٤٩	١٣٨	Baker & McKenzie LLP	١٧/٤/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(
٥٠	١٣٩	Regester Larkin Limited	١٩/٥/٢٠١١	خدمات مهنية (استشارات(
٥١	١٤٤	K&L Gates LLP	٢٣/٨/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(
٥٢	١٤٦	Bennett Jones (Middle East) LLP	١٠/١/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(
٥٣	١٤٨	MAYHOOLA FOR INVESTMENTS (QFC) – LLC	٢٥/١/٢٠١١	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٤	١٤٩	Herbert Smith Middle East LLP	٢٤/١/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية(

جدول الشركات المصرح لها

الجدول ب – الشركات المرخصة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسوح بها – غير المصرّح لها
٥٥	١٥٠	DIC Holding LLC	٢٩/١/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٦	١٥٢	NEO Holding LLC	١٠/٤/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٧	١٥٣	Retiro Holding LLC	١٠/٤/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٥٨	١٥٤	Pinsent Masons LLP- QFC Branch	٣٠/٤/٢٠١٢	خدمات مهنية (قانونية)
٥٩	١٥٥	Booz Allen Hamilton Inc.-QFC Branch	٣٠/٤/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارات)
٦٠	١٥٦	AL-Rayyan Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦١	١٥٧	Wakra Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٢	١٥٨	WoK Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٦٣	١٥٩	Protiviti Member Firm Qatar LLC	١٠/٥/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارات)
٦٤	١٦٠	MasterCard Qatar LLC	٢١/٦/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بأنشطة المكاتب الإدارية
٦٥	١٦١	٥٢ Champs Elysees Holding LLC	٢٥/٦/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركة القابضة
٦٦	١٦٤	NEXtCare Lebanon SAL, QFC Branch	١٥/٨/٢٠١٢	الخدمات المهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
٦٧	١٦٥	QIC Capital LLC	١١/٩/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة

الجدول ب – الشركات المرخصة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسوح بها – غير المصرّح لها
٦٨	١٦٧	Robert Half International (Dubai) Ltd. QFC Branch	٦١٢/٣/٢٠١٢	خدمات المهنية (استشارات توظيف)
٦٩	١٦٨	APCO Worldwide LLC	٦١٢/٣/٢٠١٢	الخدمات المهنية (استشارات)
٧٠	١٦٩	Qatar Holding USA LLC	١٦١٢/٣/٢٠١٢	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٧١	١٧٠	Harrods Hotels Management LLC	١٠/٣/٢٠١٣	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٧٢	١٧١	Hay Group LLC	٦٣/٣/٢٠١٣	الخدمات المهنية (إدارة الموارد البشرية والخدمات الاستشارية)
٧٣	١٧٢	Hafez LLC	١٠/٣/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٧٤	١٧٤	Addleshaw Goddard (GCC) LLP	٦٥/٣/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٧٥	١٧٥	Corporate Research and Investigations LLC - QFC Branch	٢٧/٥/٢٠١٣	الخدمات المهنية (استشارات)
٧٦	١٧٦	Seven LLC	٢٩/٥/٢٠١٣	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة
٧٧	١٧٧	Charles Russell LLP	٢٩/٧/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٧٨	١٧٩	ValuStrat LLC	٣٠/١/٢٠١٣	الخدمات المهنية (استشارات)
٧٩	١٨٠	Ooredoo IP LLC	١٨/١/٢٠١٣	الأعمال التجارية الخاصة بمكاتب الإدارة
٨٠	١٨١	Qatar Foundation Endowment Holding LLC	١٢/٣/٢٠١٣	الأعمال التجارية الخاصة بالشركات القابضة

الملحق ا

الملحق ا- أرقام نهاية العام ٢٠١٣

الشركات المرخصة

عدد الشركات المرخصة حتى ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الشركات المنظمة	٦٤	٥٩	٦٤	٦٣	٦٥
الشركات غير المنظمة	٤٧	٤٥	٥٩	٧٦	٨٠
المجموع	١١١	١٠٤	١٢٣	١٣٩	١٤٥

الأفراد المعتمدون

عدد الأفراد المعتمدين حتى ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المجموع	٥٢١	٥٠١	٥٦١	٥٤٩	٥٦٤